مختصر المعانی ۱ عربی

موضوع: علم البلاغة ادبیات

مؤلف: خطیب قزوینی - محقق تفتازانی

آغاز: نحمدک اللهم یا من شرح صدورنا لتلخیص البیان

انجام: صلی الله علی محمد و آله الطاهرین

اندازه: (۱۵) ۲۴×۱۴ برگ ۴۰۶

خط: نستعلیق محشی - کاغذ صیقلی - جلد چرمی مقوائی

این نسخه چند نوبت قرائت و تصحیح شده است

وقف مرحوم استاد زین الدین جعفرزاده به کتابخانهٔ آستان قدس رضوی

آستان قدس

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب مختصر المعانی (فی شرح تلخیص المفتاح)

مؤلف متن: خطیب دمشقی محشی

شارح سعد الدین مسعود بن عمر تفتازانی مترجم

تاریخ تحریر .... نوع خط نستعلیق تعداد سطر ۱۵

جزء کتب معانی و بیان زبان عربی عدد اوراق ~~۱۹۹~~ ۲۰۲

طول ۲۴/۵ عرض ۱۵ شماره عمومی ۲۵۶۶۶

وقفی / خریداری .... تاریخ وقف / خریداری ....

ملاحظات کاغذ نخودی، اوراق محشی، حواشی، جلد مقوا، ...

نوشته‌ها

اندازهٔ اوراق: ۷×۱۵

قصد سنه بیع تنکه بکلم میرکن
بلا رحمان بردی ایشان
عاریت مانده
از جانب محمد عوض
مخدوم

الله بار سدار الله

ده تنکه یک بمر

ارسلت نحیا یا منبع الکرم یا احسن الشمایل اطیب النسیم
هب لنا ضیافة عار فانه رسم من الرسوم
می غزوی لکوم

در ۶ ماه محرم بود که بلا نار محمد ده تنکه داده شد

یک هفته از محرم مانده بود که بلا ده تنکه بلا نار محمد داده شد

سه تنکه از غازی ده

برق میبارد و بفرمان خدا برق نوازد ما و این برق ازین
برق را آورده مانند ماللکا [illegible] گفتند حاتم بعدازان
اولش آتش بقیمه دیو زیره بعدازان جای [illegible]
دو جوان صد [illegible] حافظ [illegible] تار [illegible]

طریقه ختم خواجه همین است
اوّل هفت بار سوره فاتحه بعدازان
صد صلواة بعدازان یکصد و ... بار الم نشرح بعدازان هزار بار
سوره اخلاص ~~بعدازان~~ صد [illegible]
بعدازان هفت بار سوره فاتحه نیز
بعدازان صد بار صلوة نیز بعدازان
سه بار سوره اخلاص تم هذا الختم
ختم رسول همین است اوّل بار صد صلواة
بعدازان صد بار سوره اخلاص بعدازان
صلواة صد بار صلواة نیز تم هذا الختم
سمعت من استاذنا

و ختم بسکون میم جمع احمر جمع حمار [illegible]
در باب مناقب علی رضی الله عنه عبد الحق [illegible]
در تاریخ ۲۷ شهر صفر [illegible]

الله در اصلش الاله بود حذف کرده شد
همزه را علی سبیل [illegible] لام را
والف لام را عوض اورده شد از همزه
محذوفه سؤال لفظ الله را یک لام
نمی نویسید بعدازان ادغام چنانکه
قاعده خطاست در مدغم مثلا [illegible]
وبعض جواب از جهت عدم التباس
بالّه خطا شد [illegible]

[illegible]

الا [illegible]

بعدازان [illegible]

حضرت ابو القاسم الصغار [illegible]
[illegible] فاطلعوا على [illegible]
[illegible] اهل [illegible] کاشفات [illegible]
[illegible] الخادم [illegible]
[illegible] ابو القاسم الصغار [illegible]

[illegible] ۱۲۹۰ [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في ايضاح المعاني ونور قلوبنا
بلوامع التبيان من مطالع المثاني ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلائل
الاعجاز باسرار البلاغة وعلى آله واصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار
الفصاحة والبراعة وبعد فيقول الفقير الى الله الغني مسعود بن عمر
المدعو بسعد التفتازاني هداه الله سواء الطريق واذاقه حلاوة التحقيق
قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح واغنيته بالاصباح عن المصباح واودعته
غرائب نكت سمحت بها الانظار ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد
الافكار ثم رأيت الجم الغفير من الفضلاء والجم الغفير من الاذكياء
يسألونني صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه وكشف
استاره لما شاهدوا من ان المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع

٥

طوالع انواره وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيئات
اسراره وان المنتحلين قد قلبوا احداق الاخذ والانتهاب ومدوا
اعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت اضرب عن هذا الخطب صفحا
واطوي دون مرامهم كشحا علما بان مستحسن الطباع باسرها ومقبول
الاسماع عن آخرها امر لا يسعه مقدرة البشر وانما هو شأن
خالق القوى والقدر وان هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار
جدالا بلا اثر وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر حتى طارت بقية آثار
السلف ادراج الرياح وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث
البطاح واما الاخذ والانتهاب فامر يرتاح له اللبيب فللارض من
كاس الكرام نصيب وكيف ينهر عن الانهار السائلون ولمثل هذا فليعمل
العاملون ثم ما زادتهم مدافعتي الا شغفا وغراما وظمأ في هواجر
الطلب واواما فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا
ولعنان العناية نحو اختصار الاول ثانيا مع جمود القريحة بصر البليات
وخمود الفطنة بصرصر النكبات وترامي البلدان بي والاقطار
ونبو الاوطان عني والاوطار حتى طفقت اجوب كل اغبر قاتم الا

طوالع

بسم الله الرحمن الرحيم
هذا شرح مختصر المعاني
للمحقق التفتازاني على التلخيص
المفتاح للخطيب القزويني
والمفتاح للعلامة السكاكي
وهو اثنى علماء الزمان

الايهام ان يذكر لفظا له معنيان قريب وبعيد كالوضوء فان له معنيان القريب
وهو جزء مخصوص وبعيد وهو الطرف

وأحرّر كل سطر منه في شطر من الغبراء يوماً بالحزوى ويوماً بالعقيق ويوم
بالعذيب ويوماً بالخليصاء ولما وفّقت بعون الله تعالى للاتمام وتصفّحت
عنه ختامه بالاختتام بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ووضعت
كنوز فوائده على طرف الثمام جاء بحمد الله تعالى كما يروق النواظر ويجلو
صداء الاذهان ويرهف البصائر ويغذي ألباب ارباب البيان
ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية وهو
حسبي ونعم الوكيل بسم الله الرحمن الرحيم الحمد هو الثناء باللسان
على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة او بغيرها والشكر فعل ينبئ عن تعظيم
المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان
فمورد الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق
الشكر لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد اعم من
الشكر باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس لله هو اسم
للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية
لدلالته على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى
كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم

الفعل

الفعل في قوله اقرأ باسم ربك على ما يجيء وان كان ذكر الله اهم نظرا
الى ذاته على ما انعم اي على انعامه ولم يتعرض للمنعم به ايهاما لقصور العبارة
عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وعلّم من عطف الخاص
على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على فضيلة نعمة البيان من البيان
بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والبيان هو المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب
وافضل من اوتي الحكمة هي علم الشرائع وكل كلام وافق الحق وترك فاعله
الايتاء لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اي الخطاب المفصول
بين الحق والباطل وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف
واولي الخطر الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار
جمع خير بالتشديد اما بعد هو بعد من الظروف المبنية المنقطعة عن الاضافة
اي بعد الحمد والصلوة والعامل فيه اما لنيابتها عن الفعل والاصل مهما يكن من
شيء بعد الحمد والصلوة ومهما هاهنا عطف مبتدا والاسمية لازمة للمبتدا و
يكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط
لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره في الجملة

فلما هو ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط ويليه فعل ماض لفظا او معنى
كان علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم
قدرا وادقها سرا اذ به اى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم
كاللغة والصرف والنحو يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم
سرا ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها اى يعرف
ان القرآن معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق
والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي
صلى الله عليه وسلم وهو وسيلة الى الفوز بجميع السعادات فيكون من
اجل العلوم لكون معلومه وغايته من اجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه
الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات
الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور
الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار
ترشيح ونظم القرآن تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالة
على حسب ما يقتضيه العقل لا توالیها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق
وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة

ابو يعقوب يوسف السكاكي اعظم ما صنف فيه اى في علم البلاغة وتوابعها
من الكتب المشهورة بيان لما صنف نفعا تمييز من اعظم لكونه اى القسم الثالث
احسنها اى احسن الكتب المشهورة ترتيبا وهو وضع كل شيء في مرتبته ولكونه
اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام واكثرها اى الكتب للاصول وهو متعلق بالمحذوف
يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك في
الظروف لانها مما يكفيه رائحة من الفعل لكن كان القسم الثالث غير مصون
اى محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه والتطويل وهو الزيادة على
اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في بحث الاطناب والتعقيد
وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة قابلا خبر بعد خبر اى كان قابلا
للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا اى محتاجا الى الايضاح لما فيه من
التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت جواب لما مختصرا يتضمن ما فيه
اى في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته
ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده ويشتمل على ما يحتاج اليه
من الامثلة وهي الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد والشواهد وهي الجزئيات
المذكورة لاثبات القواعد وهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو

التقصير جهداً اي اجتهاداً وقد استعمل الالو ههنا متعديا الى مفعولين وحذف الاول والمعنى لم امنعك جهدا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا من ترتيبه اي ترتيب السكاكي في القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ اختصارا لفظه تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ اي تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه والضمائر كلها للمختصر وفي وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بانه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت اليه اي الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على تلك الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم اقف في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بتلك الزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها وسميته تلخيص المفتاح ليطابق اسمه معناه وانا اسأل الله قدم المسند اليه قصدا الى جعل الواو للحال من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله تعالى ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي ونعم الوكيل عطف اما على

جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره في نحو زيد نعم الرجل وعلى كلا التقديرين فقد عطف الانشاء على الاخبار **مقدمة** رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو الفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما ستعرف ان شاء الله ولما انجر كلامه في آخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة فانها لا مقتضى لايرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام والخلاف في ان تنوينها للتعظيم او للتقليل مما لا ينبغي ان يقع بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه وهي ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفي على كثير من الناس **الفصاحة**

هي في الاصل تنبئ عن الظهور والابانة يوصف بها المفرد مثل كلمة فصيحة والكلام مثل
كلام فصيح وقصيدة فصيحة قيل المراد بالكلام ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادي
وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه
مع انه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو اطلقوا على مثل هذا
المركب انه كلام فصيح ولم ينقل عنهم ذلك وان الفصحاء يصفونه بالفصاحة يجوز ان
يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان الحق انه داخل في المفرد لانه يقال
على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع وما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام
ههنا قرينة على انه اريد به المعنى الاخير اعني ما ليس بكلام ويوصف بها المتكلم
ايضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح **والبلاغة** هي تنبئ عن الوصول والانتهاء
يوصف بها الاخيران فقط اي الكلام والمتكلم دون المفرد اذ لم يسمع كلمة بليغة
والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في
المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم وانما قسم كلا من الفصاحة
والبلاغة اولا لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في امر يعمها في تعريف
واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع ثم عرف كلا منها
على حدة منهما فالفصاحة في المفرد قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة

على معرفة

على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة
الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها خلوصه اي خلوص المفرد من تنافر الحروف والغرابة
ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص
لا يخلو عن تسامح لان الفصاحة تحصل عند الخلوص فالتنافر وصف في الكلمة
يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشزرات في قول امرئ القيس
غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع مستشزرات
اي مرتفعات او مرفوعات يقال استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع
الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب العقاص جمع عقيصة
وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعني ان ذوائبه مشدودة
على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب
في الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر والضابط ههنا ان كل ما يعده
الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج
او بعدها او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر وزعم بعضهم ان
منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من
المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة وبين الزاء المعجمة

هي من المجهورة وقيل ان قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة وان في قوله تعالى
الم اعهد ثقلا قريبا من المتناهي فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على
كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن ان
يكون عربيا وفيه نظر لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام
من غير تفرقة بين طويل وقصير على ان هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام
العربي ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتمال القرآن
على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا والغرابة
كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال نحو مسرّج في قول
العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا
اي انفا مسرّجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم
قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان فان قلت
لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرّج الله وجهه اي بهّجه وحسّنه قلت هو ايضا من
هذا القبيل ماخوذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوقي حيث قال السريجي منسوب
الى السراج ويجوز ان يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كان فيه
سراجا ومنه قيل سرّج الله امرك اي حسّنه ونوّره والمخالفة ان يكون الكلمة

ولو قال يستنكر لان ذلك الثقل وفيه نظر لان الاراء الكاملة ايضا من المجهورة صح

حده

الطويل

غير فصيح بل

اذ هو

لاحتمال ان يكون منسوبا الى السراج فيكون من باب الغرابة ايضا صح

على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة اعني على خلاف ما ثبت
عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس
الاجل بالادغام نحو آل وماء وابى يابى وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع
كذلك وقيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يكون اللفظ
بحيث يمجه السمع ويتبرأ عن سماعه نحو الجرشّى في قول ابي الطيب مبارك الاسم اغر
اللقب كريم الجرشّى اي النفس شريف النسب والاغر من الخيل الابيض الجبهة
ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لان الكراهة في السمع انما هي من جهة
الغرابة المفسرة بالوحشية مثل تكأكأتم وافرنقعوا وجحيش ونحو ذلك وقيل لان
الكراهة في السمع وعدمها يرجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ
وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم
والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد
مع فصاحتها هو حال من الضمير في خلوصه واحترز به عن مثل زيد اجلل
وشعره مستشزر وانفه مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره
بجنبها لسلم من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبي وفيه نظر لانه ح يكون قيدا
للتنافر لا للخلوص ويلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا

فيكون داخلا تحت الغرابة فلا وجه لذكره ثانيا وافراده بالذكر

النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه فقال ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني

قال الكاشي شارح المفتاح النغم بالفتح مصدر نغم الرجل وبالكسر جمع نغمة وهي حسن الصوت في القراءة والمعنى الثاني انسب

لان علامة كون الكلمة فصيحة بكونها متداولة المولعون بعربيتهم لما كثر استعمال لفظ الجرشى ادركه فعلمنا ان لفظ النفس ليس بمستكره قطعا ولفظ [illegible] مستكره قطعا

لانه يصدق عليه انه خالص عن تنافر الكلمات مع انه ليس بفصيح فالضعف
ان يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور كالاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا والتنافر ان تكون الكلمات
ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحة نحو وليس قرب قبر حرب قبر وهو اسم
رجل وصدر البيت وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلاء
ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف فصاح واحد
منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك الجني هذا البيت وقوله كريم متى
امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي والواو في والورى للحال وهو
مبتدأ خبره معي وانما مثل بمثالين لان الاول متناه في الثقل والثاني
دونه او لان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها
وهو في تكرير امدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل نحو فسبحه
فلا يصح القول بان مثل هذا الثقل مخل بالفصاحة وذكر الصاحب اسمعيل بن عباد
انه انشد هذه القصيدة بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال
له الاستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجنة قال نعم مقابلة المدح باللوم
وانما يقابل بالذم او الهجاء فقال له الاستاذ غير هذا اريد فقال لا ادري غير ذلك فقال

الاستاذ

الاستاذ هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من
حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فاثنى عليه الصاحب
والتعقيد اي كون الكلام معقدا ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على
المراد لخلل واقع اما في النظم بسبب تقديم او تأخير او حذف او
غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد كقول الفرزدق في مدح خال
هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي
وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس
حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملك اي رجل اعطي الملك يعني
هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح اي
لا يماثله احد الا ابن اخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني
ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني
حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه
اعني حي وفصل كثير بين البدل وهو حي والمبدل منه وهو مثله وقد ذكر
ضعف التأليف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي وفيه نظر لجواز ان يحصل
التعقيد اللفظي باجتماع عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها

جار يا على قانون النحو وبهذا يظهر فساد ما قيل انه لا حاجة في بيان التعقيد في
البيت الى ذكر تقدم المستثنى منه اذ لا وجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة اذ
لا يخفى انه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف واما في الانتقال
عطف على قوله اما في النظم اي لا يكون خفاء بالدلالة على المراد بخلل واقع في انتقال
الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك بسبب ايراد
اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود
كقول الاخر وهو عباس ابن احنف لم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق
ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لكنه اخطأ
في جعل جمود العين كناية عما يوجب دوام التلاقي من الفرح والسرور فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن لا الى
ما قصده من السرور الحاصل بالملاقات ومعنى البيت اني اليوم اطيب نفسا بالبعد
والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل
لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة
لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر ولكل بداية نهاية والى هذا اشار

الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز وللقوم ههنا كلام فاسد اوردناه في
الشرح فقيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات
كقوله وتسعدني في غمرة بعد غمرة سبوح اي فرس حسن الجري لا تتعب راكبها
كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق
بشواهد فاعل الظرف اعني لها يعني ان لها من نفسها علامات دالة على نجابتها
قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى ولا يخفى انه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا
وفيه نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره
ثالثا وتتابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فانت
بمرأى من سعاد ومسمع ففيه اضافة حمامة الى جرعى وجرعى الى حومة وحومة الى الجندل
والجرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة وهي ارض ذات رمل لا تنبت
شيئا والحومة معظم الشيء والجندل ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام
ونحوه وقوله فانت بمرأى اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان
بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع صوته كذا في الصحاح فظهر فساد ما قيل
ان معناه انت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك
مما يشهد به العقل والنقل وفيه نظر لان فصاحة الكلام خلوصه عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات

ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز بالتنافر والاخلال بالفصاحة
كيف وقد وقع فى التنزيل مثل دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده ونفس وما
سواها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة فى المتكلم ملكة وهى كيفية راسخة
فى النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة
فى محله اقتضاء اوليا فخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية مثل الاضافة
والفعل والانفعال والوحدة وقولنا اوليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية
للقسمة او اللاقسمة فقوله ملكة اشعار بانه يعبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى
فى الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا فيه وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود
اشارة الى انه بعبر بالفعل بل بان يسمى فصيحا اذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير
او لم يوجد وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب اما المركب فظ واما المفرد
فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك والبلاغة
فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته اى فصاحة الكلام والحال
هو الامر الداعى الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل المراد خصوصية ما
وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تاكيد الحكم والتاكيد
مقتضى الحال وقولك ان زيدا فى الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال

وتحقيق ذلك انه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فان الانكار مثلا يقتضى
كلاما مؤكدا وهذا مطابق له على معنى انه صادق عليه على عكس ما يقال ان الكلى
مطابق للجزئيات وان اردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرنا فى الشرح
فى تعريف علم المعانى وهو اى مقتضى الحال مختلف لان مقامات الكلام متفاوتة لان
الاعتبار اللائق بهذا المقول المقام يغاير الاعتبار اللائق بذلك وهذا عين
تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار
وهو انه يتوهم فى الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفى المقام كونه محلا له
وفى هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق المقتضى
الحال فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم مباين لمقام خلافه اى خلاف
كل منها يعنى ان المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه او المسند مباين
للمقام الذى يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم او التعليق او المسند اليه او
المسند او متعلقه مباين لمقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع
او شرط او مفعول او ما اشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته
مباين لمقام تاخيره وكذا مقام ذكره مباين لمقام حذفه فقوله خلافه شامل
لما ذكرنا وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل تنبيها على عظم

شأنه هذا الباب وانما لم يبين مقام خلافه لانه اخصر واظهر لان خلاف
الفصل هو الوصل وللتنبيه على عظم الشأن فصل قوله ومقام الايجاز
يباينه مقام خلافه اى الاطناب والمساوات وكذا خطاب
الذكى مع خطاب الغبى فان مقام الاول يباين مقام الثانى فان الذكى
يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الخفية ما لا يناسب الغبى
ولكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة اخرى مصاحبة لها مقام ليس
لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة فى اصل المعنى مثلا الفعل الذى
قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من
ادوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس .
وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب
وانحطاطه اى انحطاط شأنه بعدمها اى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب
والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا للمقام بحسب
السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه
وراعيت حاله واراد بالكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة
دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية فمقتضى الحال هو الاعتبار

المناسب للحال والمقام يعنى اذا علم ان ليس ارتفاع الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى
الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما تفيده اضافة المصدر ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة
التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم ان المراد بالاعتبار
المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق انه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار
المناسب [illegible] لمقتضى الحال فليتامل فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ يعنى انه يقال كلام
بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى اى الغرض المصوغ
له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال فظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعانى
والاغراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة وكثيرا
نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل قوله
يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة فحيث يقال ان
اعجاز القرآن من جهة كونه فى اعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى ولها
اى لبلاغة الكلام طرفان اعلى وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقى الكلام فى بلاغته
الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته وما يقرب منه عطف على قوله هو
والضمير فى منه عائد الى اعلى يعنى ان الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز هذا هو

الموافق لما في المفتاح وزعم بعضهم انه حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز
وفيه نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى وقد اوضحنا
ذلك في الشرح ويتبعه هو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى
منه وهو اسفل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات
الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة
بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب
الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة
تورث الكلام حسنا وفي قوله تتبعها اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي
خارج عن حد البلاغة والى ان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة
والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا
بصفة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم مما تقدم
ان كل بليغ كلاما كان او متكلما على سبيل الاستعمال المشترك في معنييه او
على تاويل كلما يطلق عليه لفظ البليغ فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة
مطلقا ولا عكس بالمعنى اللغوي اي ليس كل فصيح بليغا لجواز ان يكون كلام

انه عطف على

والضمير عايد اليه يعني ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز

وتتبعها

كما هو مذهب البعض

فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز ان يكون لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن
المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال وعلم ايضا ان البلاغة في الكلام
مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الغنى الى الاحتراز
عن الخطأ في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال
فلا يكون بليغا والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى
الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة في البلاغة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح
من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها والثاني اعني التمييز منه
منه اي بعضه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة وانما قال في متن
اللغة اي معرفة اوضاع المفردات لان اللغة اعم من ذلك يعني به يعرف تمييز السالم
من الغرابة من غيره بمعنى ان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة
علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة وبهذا تبين فساد
ما قيل انه ليس في علم اللغة ان بعض الالفاظ محتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في الكتب
المبسوطة في اللغة او في علم الصرف كمخالفة القياس اذ به يعرف ان الاجلل مخالف
للقياس دون الاجل او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك
بالحس كالتنافر اذ به يعرف ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات

اي الغنى

ادى

وهو اى ما يبين فى العلوم المذكورة او يدرك بالحس فالضمير عايد الى ما ومن زعم انه عايد الى ما يدرك بالحس فقد سهى سهوا ظاهرا ما عدا التعقيد المعنوى اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تميز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره فعلم ان مرجع البلاغة بعضها بين فى العلوم المذكورة وبعضها مدرك بالحس وبقى الاحتراز عن الخطاء فى تادية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوى لحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعانى للاول وعلم البيان للثانى واليه اشار بقوله وما يحترز به عن الاول اى الخطاء فى تادية المعنى المراد علم المعانى وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة يتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى ثلثة فنون وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعانى والاخيرين يعنى البيان والبديع علم البيان والثلثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة

الفن الاول فى علم المعانى قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة شئ اخر وهو ايراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة وهو علم اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويجوز ان يراد به نفس الاصول والقواعد المعلومة لاستعمالهم المعرفة فى الجزئيات قال يعرف احوال اللفظ العربى اى يستنبط منه ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اى فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم وقوله التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التى ليست بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه فى تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور ان ليس علم المعانى عبارة عن تصور معانى التعريفات والتنكير والتقديم والتاخير والاثبات والحذف وغير

ذلك وبهذا خرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن
احوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد باحوال اللفظ الاحوال العارضة
له من التقديم والتاخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال
في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة على ما اشار اليه
في المفتاح وصرح به في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم والتاخير و
التعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والا لما صح
القول بان احوال يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى الحال
وقد حققنا ذلك في الشرح واحوال الاسناد ايضا من احوال
اللفظ باعتبار ان التاكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة
الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربية مجرد اصطلاح لان الصناعة
انما وضعت لذلك وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب
انحصار الكل في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات والا لصدق علم المعاني
على كل باب من ابواب المذكورة احوال الاسناد الخبري احوال
المسند اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء
الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها

لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين
قائمة بنفس المتكلم وهي تعلق احد الشيئين بالاخر بحيث يصح السكوت
عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات وتفسيرها بايقاع
المحكوم به على المحكوم عليه او سلبه عنه خطاء في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة
في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم فالكلام ان كان لنسبته خارج
في الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية
تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او
سلبيين او لا تطابقه بان يكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية
والتي بينهما في الواقع سلبية او بالعكس فخبر اي فالكلام خبر والا اي
وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وتحقيق ذلك ان الكلام اما ان
يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير
قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء
او يكون له نسبة بحيث يقصد ان لها نسبة خارجية مطابقة او لا مطابقة
وهو الاخبار لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد
ان يكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لا بد ان يكون بين

هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك او سلبية

بان لا يكون هذا ذاك الا ترى انك اذا قلت زيد قائم فان القيام

مثلا حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية

او ليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية والخبر لا بد له من مسند اليه

ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كا

المصدر واسم الفاعل والمفعول وما اشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا

الكلام بالخبر وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة

قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زايد

على اصل المراد لفايدة احترز به عن التطويل على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام

بالبليغ او غير زائد هذا كله ظاهر من احوال الجملة لا طائل تحته لان جميع

ما ذكرنا من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي

من احوال الجملة او المسند اليه او المسند مثل التاكيد والتقديم والتاخير

وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب افرادها وجعلها

ابوابا برأسها وقد لخصنا ذلك في الشرح تنبيه على تفسير الصدق

والكذب الذي قد سبق اشارة ما اليه فرقوا له تطابقه او لا تطابقه

اذا كان فعلا او في معناه

اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما فقيل

صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه للواقع وهو الخارج الذي

يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه اي كذب الخبر عدمها اي عدم

مطابقته للواقع يعني ان الشيئين اللذين اوقع بينهما نسبة في

الخبر لا بد وان يكون بينهما نسبة في الواقع اي مع قطع النظر عما في الذهن

وعما يدل عليه الكلام فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام

للنسبة التي في الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها

بان يكون احدهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب وقيل صدق الخبر

مطابقته الاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق

للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان

خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا لذلك صدق وقوله السماء فوقنا

غير معتقد لذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح

فيعم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم

ان لا يتحقق الانحصار اللهم الا ان يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد

صدق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام في ان المشكوك خبر او انشاء

فيكون كاذبا

وليس بخبر كما ذكر في الشرح فليطالع ثمة بدليل قوله اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله
يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في
قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا
للواقع ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة
وفي ادعائهم المواطأة فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها
خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو ان هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص
الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية او المعنى انهم لكاذبون
في تسميتها اي في تسمية هذا الكلام الاخبار شهادة لان الشهادة
ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول
الثاني والاول محذوف او المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم
انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل
لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم و
ان كان صادقا في نفس الامر فكانه قيل انهم يزعمون انهم كاذبون
في هذا الخبر الصادق وحينئذ لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع

فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد
فالجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وزعم
ان صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر
عدمها اي عدم مطابقته للواقع معه اي مع اعتقاد انه غير مطابق
وغيرهما اي غير هذين القسمين وهو اربعة اعني المطابقة مع اعتقاد
عدم المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد
المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا ليس بصدق ولا كذب فكل من
الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بالتفسيرين السابقين لانه
اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم
مطابقتهما جميعا بناء على ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد
ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم
عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على احدهما بدليل
افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم
بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد
في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد

بالثاني اي الاخبار حال الجنة لا قوله ام به جنة على ما سبق الى بعض الاوهام
غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام
اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم
لم يعتقدوه اي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا المقام
الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم
صدقه لكان اظهر فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب
وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس
بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا ايضا لا يتوجه ما قيل
انه لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدم الصدق لانه لم يجعله دليلا على
عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فليتأمل ورد هذا الاستدلال
بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عدم الافتراء بالجنة
لان المجنون لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني
ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون حصر الخبر الكاذب
بزعمهم في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد احوال الاسناد الخبري
وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما

ثابت لمفهوم الاخر او منفي عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم شانه وكثرة مباحثه
ثم قدم احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع تأخر
النسبة عن الطرفين لان البحث انما هو عن احوال اللفظ الموصوف
بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد
والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك
ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام والا فالجملة الخبرية
كثيرا ما تورد لاغراض اخر غير افادة الحكم ولازمه مثل التحسر والتحزن في قوله تعالى
حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى وما اشبه ذلك بخبره متعلق
بقصد افادة المخاطب خبر ان اما الحكم مفعول الافادة او كونه اي كون المخبر
عالما به اي بالحكم والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها وكونه
مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر
لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه على حسب القطع والا فلا يخفى ان مدلول
قولنا زيد قائم ومفهومه ان القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلي
لا مدلول ولا مفهوم اللفظ فليفهم ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته
فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لانه كلما

٣٦

افاد الحكم افاد انه عالم به وليس كلما افاد انه عالم بالحكم افاد نفس الحكم لجواز ان
يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما في قولنا لمن حفظ التورية قد حفظت
التورية ويسمى هذا لازم فايدة الخبر بناء على انه من شانه ان يقصد بالخبر
ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم في الذهن وههنا
ابحاث شريفة سمحنا بها في الشرح وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفايدة الخبر
ولازمها منزلة الجاهل فان من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما
يقول العالم وجوب الصلوة التارك للصلوة الصلوة واجبة وتنزيل العالم
بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثير في الكلام منه قوله تعالى
ولقد علموا لمن اشتريه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو
كانوا يعلمون بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت
اذ رميت فينبغي اذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغي ان يقتصر من
التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو فان كان المخاطب خالي الذهن
من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا
في ان النسبة هل هي واقعة ام لا وبهذا تبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم
يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه

متنافيان

٣٧

متنافيان استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم لتمكن الحكم في
الذهن حيث وجده خاليا وان كان المخاطب مترددا فيه اي في
الحكم طالبا له بان حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير في ان الحكم بينهما وقوع
النسبة او لا وقوعها حسن تقويته اي تقوية الحكم بمؤكد ليزيل ذلك
المؤكد تردده ويتمكن الحكم لكن المذكور في دلايل الاعجاز انما يحسن التاكيد اذا كان
للمخاطب ظن في خلاف حكمك وان كان المخاطب منكرا للحكم وجب توكيده
اي تاكيد الحكم بحسب الانكار اي بقدره قوة وضعفا يعني يجب زيادة
التاكيد بحسب ازدياد الانكار ازالة له كما قال الله تعالى حكاية
عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون
مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا
بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث
قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
وقوله اذ كذبوا مبني على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلثة والا فالمكذب
اولا اثنان ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث
انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد

فی الاول والتقویة بمؤکد استحسانا فی الثانی ووجوب التاکید بحسب الانکار
فی الثالث اخراجا علی مقتضی الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضی الحال
لان معناه الظاهر الحال فکل مقتضی الظاهر مقتضی الحال من غیر عکس کما فی صورة
اخراج الکلام علی خلاف مقتضی الظاهر فانه یکون علی مقتضی الحال ولا یکون علی
مقتضی الظاهر وکثیرا ما یخرج الکلام علی خلافه ای علی مقتضی الظاهر فیجعل غیر
السائل اذا قدم الیه ما ای الی غیر السائل ما یلوح ای یشیر له ای لغیر السائل
بالخبر فیستشرف غیر السائل له ای للخبر یعنی ینظر الیه یقال استشرف الشیء اذا رفع
راسه ینظر الیه وبسط کفه فوق الحاجب کالمستظل من الشمس استشراف
المتردد الطالب نحو ولا تخاطبنی فی الذین ظلموا ای لا تدعنی یا نوح
فی شان قومک واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتک فهذا الکلام
یلوح بالخبر تلویحا ما ویشعر بانه قد حق علیهم العذاب فصار المقام مقام ان
یتردد المخاطب فی انهم هل صاروا محکوما علیهم بالاغراق ام لا فقیل
انهم مغرقون مؤکدا ای محکوم علیهم بالاغراق ویجعل غیر المنکر کالمنکر اذا لاح
ای ظهر علیه ای علی غیر المنکر شیء من امارات الانکار نحو جاء شقیق اسم رجل
عارضا رمحه ای واضعا علی العرض فهو لا ینکر ان فی بنی عمه رماحا

لکن

لکن مجیئه واضعا الرمح علی العرض من غیر التفات وتهیؤ امارة انه یعتقد
ان لا رمح فیهم بل کلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنکر وخوطب خطاب
التفات بقوله ان بنی عمک فیهم رماح وفی البیت علی ما اشار الیه الامام
المرزوقی تهکم واستهزاء کانه یرمیه بان فیه من الضعف والجبن بحیث لو
علم ان فیهم رماحا لما التفت لفت الکفاح ولم تقو یده علی حمل الرماح
علی طریقة قوله فقلت لمحرز لما التقینا تنکب لا یقطرک الزحام یرمیه بانه لم یباشر
الشدائد ولم یدفع الی مضایق المجامع کانه یخاف علیه ان یداس بالقوائم
کما یخاف علی الصبیان والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه ویجعل المنکر اذا
کغیر المنکر اذا کان معه ای مع المنکر ما ان تامله ای شیء من الدلائل والشواهد
ان تامل المنکر ذلک الشیء ارتدع عن انکاره ومعنی کونه معه ان یکون معلوما
له مشاهدا عنده کما یقول لمنکر الاسلام الاسلام حق من غیر تاکید لان مع
ذلک المنکر دلائل دالة علی حقیة الاسلام وقیل معنی کونه معه ان یکون
موجودا فی نفس الامر وفیه نظر لان مجرد وجوده لا یکفی فی الارتداع
ما لم یکن حاصلا عنده وقیل معنی ما ان تامله شیء من العقل وفیه نظر لان المناسب
ح ان یقال ان تامل به لانه لا یتامل العقل بل یتامل به نحو لا ریب فیه

التأكيد

ظاهر هذا الكلام انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك وبيانه ان معنى لا ريب فيه ليس القران بمظنة للريب ولا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على انه ليس مما ينبغي ان يرتاب فيه والاحسن ان يقال انه نظير لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التاكيد وهكذا اي مثل اعتبارات الاثبات اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتداء وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلب ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري تقول لخالي الذهن ما زيد قائما او ليس زيد قائما وللطالب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم وعلى هذا القياس ثم الاسناد مطلقا سواء كان انشائيا او اخباريا منه حقيقة عقلية ولم يقل اما حقيقة واما مجاز لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام لان اتصافه بهما انما هو باعتبار الاسناد واوردهما في علم المعاني لانهما من احوال اللفظ

فيه خلاف في علم المعاني وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل والمفعول فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو وعند المتكلم متعلق بقوله له وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل او معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف اربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقول المؤمن انبت الله البقل والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها وهذا المثال متروك في المتن والرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد

دون الواقع في الظاهر وهو ايضا متعلق بقوله له وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد صح

نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون
المخاطب اذ لو علمه المخاطب ايضا لما تعين كونه حقيقة لجواز ان يكون
المتكلم قد جعل علم المتكلم في الظاهر ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي
ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده
اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له اي للفعل او معناه غير ما هو له
اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه مبني له يعني غير الفاعل في المبني
للفاعل او غير المفعول به في المبني للمفعول سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع
او عند المتكلم في الظاهر وبهذا سقط ما قيل انه ان اراد غير ما هو له عند المتكلم
في الظاهر فلا حاجة الى قوله بتأول وهو ظاهر وان اراد غير ما هو له في
الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل انبت الله البقل مجازا باعتبار الاسناد الى السبب
بتأول متعلق باسناده ومعنى التأول تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او
الموضع الذي يؤول اليه من العقل وحاصله ان تنصب قرينة صارفة عن ان
يكون الاسناد الى ما هو له وله اي للفعل وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق
للتعريفين ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل
والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه

البامع بانه لم يجئ قرينة على انه لم يرو ظاهره فلا يكون الاسناد الى ما هو له عنده صح

والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل
والمفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده
الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول
حقيقة كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل والمفعول به
يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول للملابسة
يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز كقولهم
عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية
وسيل مفعم في عكسه اعني فيما بني للمفعول واسند الى الفاعل لان السيل
هو الذي يفعم اي يملأ من افعمت الاناء اي ملأته وشعر شاعر في المصدر
والاولى التمثيل بنحو جد جده لان الشعر ههنا بمعنى المفعول ونهاره صائم
في الزمان ونهر جار في المكان لان الشخص صائم في النهار والماء جار
في النهر وبنى الامير المدينة في السبب وينبغي ان يعلم ان المجاز العقلي يجري في النسبة
الغير الاسنادية ايضا من الاضافية والايقاعية نحو اعجبني انبات الربيع
وجري الانهار قال الله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو
نومت الليل واجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين

المذكور انما هو مختص بالاسناد الى اللهم الا ان يراد بالاسناد مطلق
النسبة وههنا مباحث نفيسة بحثنا بها في الشرح وقوله في التعريف
بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات
من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع
لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحوهما مما يطابق
ذلك فقوله بتاول يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة وهذا تعريض
بالسكاكي حيث جعل التاول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وللتنبيه على ان هذا
تعرض المص في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع انه ليس ذلك من
دابه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه نحو قول الجاهل مع انه يخرج
الاقوال الكاذبة ايض ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز
لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر
العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي
مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله اي قائل هذا القول لم يعتقد ظاهره
اي ظاهر الاسناد لانتفاء التاول حينئذ لاحتمال ان يكون هو معتقدا للظاهر
فيكون من قبيل قول الجاهل انبت الربيع البقل كما استدل اي ما لم يعلم ولم

اي

يعني

بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد
ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم ميز عنه قنزعا عن قنزع اي ميز عن الراس
وهو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها
ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول اي مقولا فيها
ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر مجاز عقلي خبر ان اي استدل على ان
اسناد ميز الى جذب الليالي بقوله متعلق باستدل اي بقول ابي
النجم عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر راسه
قيل الله اي امره وارادته اطلعي للشمس طلعي فانه يدل على انه فعل الله وانه
المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي
بتاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي اقسام المجاز العقلي
باعتبار حقيقة الطرفين او مجازيتهما اربعة لان طرفيه وهما
المسند اليه والمسند اما حقيقتان لغويتان نحو انبت الربيع البقل
او مجازان لغويان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء
الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النباتات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية

اي عن الراس

اوله

قد اصبحت ام الخيار تدعي
علي ذنبا كله لم اصنع
من ان رات راسي كراس الاصلع
ميز عنه ...

آخره

حتى اذا واراك افق فارجعي

وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة
عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية
مشتعلة او مختلفان بان يكون احد الطرفين حقيقة والآخر
مجازا نحو انبت البقل شباب الزمان فيما هو المسند حقيقة
والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه ووجه الانحصار
في الاربعة على ما ذهب اليه المص ظاهر لانه اشترط في المسند ان
يكون فعلا او في معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة
او مجاز وهو اي المجاز العقلي في القران كثير اي في نفسه لا بالاضافة
الى مقابله حتى يلزم الحقيقة العقلية قليلة وتقديمه في القران على كثير لمجرد
الاهتمام واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله لهم زادتهم ايمانا
اسند الزيادة وهي فعل الله الى الآيات لكونها سببا يذبح
ابناءهم نسب التذبيح الذي هو فعل الله الجيش الى فرعون
لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن
آدم وحوا وهو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة
وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما من الناصحين يوما

يجعل

نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيامة
ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى
الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان
فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن او عن
طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت
الارض اثقالها اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج
الى مكانه وهو لله حقيقة وغير مختص بالخبر عطف على قوله كثير اي وهو
غير مختص بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز في الاثبات وايراده
في احوال الاسناد الخبري يوهم اختصاصه بالخبر بل يجري في الانشاء
نحو يا هامان ابن لي صرحا لان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر و
كذلك قولك لينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما
ذلك مما اسند فيه الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل منه
عنه وكذا قولك ليت النهر جار وقوله تعالى اصلوتك تأمرك ولا بد له
اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر
الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه

ومثل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه
المذكور مع المسند عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد
من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده
محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة
او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند لاستحالة قيام هزم
الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيامه
به ليعم الصدور عنه بالاختيار مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب
وبعد وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد
في مثل اشاب الصغير البيت فانه يكون قرينة معنوية على ان اسناد
اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز لا يقال هذا داخل في
الاستحالة لانا نقول لا نم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوي
العقول واحتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يعني ان الفعل في
المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون
الاسناد حقيقة فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون
الاسناد حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا

في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتفكر وتأمل كما في قولك سرتني
رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما
زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال
تظهر بعد التأمل والامعان وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر
ورد عليه حيث زعم انه لا يجب في المجاز العقلي ان يكون للفعل فاعل يكون
الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتني في رؤيتك وليزيدك في يزيدك وجهه
حسنا فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة وكذا اقدمني بلدك حق لي على فلان
بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم واعترض عليه الامام فخر
الدين الرازي رضي الله عنه بان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع
صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز
والا فليمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق وان
فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها
لخفائها فتبعه المصنف وظني ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ وانكره اي
المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة
بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة

في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله
ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عند السكاكي
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه
شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم
تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب
المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي
للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من
اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس
غيره اي غير هذا المثال وحاصله ان يشبه الفاعل المجازي بالفاعل
الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم تفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب اليه
شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي
نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة
راضية صاحبها كما سيأتي في الكتاب في تفسير الاستعارة بالكناية
على مذهب السكاكي وقد ذكرناه وهو يقتضي ان يكون المراد بالفاعل
المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم ان يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم

باطل

باطل اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة راضية وهذا مبني على ان المراد بعيشة
وضمير راضية واحد ويستلزم ان لا تصح الاضافة في كل ما اضيف فيه
الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء
الى نفسه اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في
صحة هذه الاضافة ووقوعها كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وهذا اولى بالتمثيل
ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله يا هامان ابن لي صرحا لهامان
لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم واللازم باطل لان النداء له والخطاب معه
ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض
وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من
الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل لان مثل هذا التركيب
صحيح شائع ذائع عند القائلين بان اسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع
من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينبغي كونه من
باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجواب
ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهبه في الاستعارة بالكناية
ان يذكر المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا

مخالف لما فيه لان منبت البقل هو الربيع حقيقة والسكاكي مصرح بذلك في كتابه
والمصنف لم يطلع عليه ولانه اي ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم
وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي
التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي
والجواب انه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل انه
لا تجعل نحو قد زر ازراره على القمر من باب الاستعارة مع
ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية
اجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بري عنه ورأينا تركه اولى
احوال المسند اليه اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه
على المسند لما سيأتي اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لكونه عبارة عن
عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف
وفي المسند بلفظ الترك تنبيها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد
الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكأنه اوتي به ثم حذف بخلاف المسند
فانه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك من اصله فللاحتراز عن العبث بناء
على الظاهر لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة هو ركن من الكلام

او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ فان الاعتماد عند الذكر
على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى
لافتقار اللفظ اليه وانما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو
اللفظ المدلول عليه بالقرائن كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل
انا عليل للاحتراز او تخييل العدول او اختبار تنبه السامع عند القرينة
هل تنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل ينتبه بالقرائن الخفية ام لا
او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه اي ايهام صون
لسانك عنه تحقيرا له او تأتي الانكار اي تيسره لدى الحاجة نحو فاجر فاسق
عند قيام القرينة على ان المراد زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردت زيدا
بل غيره او تعينه والظاهر ان ذكر الاحتراز عن العبث يغني عن ذلك
لكن ذكره لامرين احدهما الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكروه من
نحو خالق لما يشاء فاعل لما يريد اي الله والثاني التوطئة والتمهيد لقوله او ادعاء
التعين نحو وهاب الالوف اي السلطان او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة
الكلام بسبب ضجر او سآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع
او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اي هذا غزال او كالاخفاء

عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على
تركه مثل رمية من غير رام او على ترك نظايره مثل الرفع على المدح
او الذم او الترحم واما ذكره اي ذكر المسند اليه فلكونه اي الذكر
الاصل ولا مقتضى للعدول عنه وللاحتياط لضعف التعويل اي الاعتماد
على القرينة او للتنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير
وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون او اظهار
تعظيمه لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو امير المؤمنين حاضر او اهانته اي اهانة
المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر
او التبرك بذكره مثل النبي صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول او استلذاذه
مثل الحبيب حاضر او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام
يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباء
وعليه نحو قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام هي عصاي اتوكأ عليها وقد يكون
الذكر للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون
له سبيل الى الانكار واما تعريفه اي ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم
التعريف وفي المسند التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير

فبالاضمار

فبالاضمار لان المقام للتكلم نحو انا ضربت او الخطاب نحو انت ضربت
او الغيبة نحو هو ضرب لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا او تقديرا واما معنى
لدلالة لفظ عليه او قرينة حالية واما حكما واصل الخطاب ان يكون
لمعين واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين
مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر وقد يترك الخطاب مع معين
الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم لا يريد بقوله ولو ترى مخاطبا
معينا قصدا الى تفظيع حالهم اي تناهت حالهم في الظهور لاهل المحشر
الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان
كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من
يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها
اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف
وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء
مع جميع مشخصاته لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون
متميزا عن جميع ما عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل

عالم جاء في ذهن السامع ابتداءً اي اول مرة واحترز به عن نحو جاءني
زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار
هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب
واسم الاشارة والموصول والمعرف باللام العهدي والاضافة وهذه
القيود لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق وقيل احترز
بقوله ابتداءً عن الاحضار بشرط التقدم كما في المضمر الغائب
والمعرف باللام العهدي فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط
تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى
العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع نحو قل هو الله احد فالله اصله
الاله فحذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف ثم جعل علماً
للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب
لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علماً لان
مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف
وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسماً
لمفهوم كلي لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة

او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لذلك مثل ركب علي وهرب
معاوية او كناية عن معنى يصلح العلم له نحو ابو لهب فعل كذا اي
عن كونه جهنمياً بالنظر الى الوضع الاول اعني الاضافي لان معناه
ملازم النار وملابسها ويلزمه انه جهنمي فيكون انتقالاً من الملزوم
الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف في الكناية
وقيل في هذا المقام ان الكناية كما يقال جاءني حاتم ويراد به لازمه
اي جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت ابا لهب اي جهنمياً وفيه نظر
لانه يكون استعارة لا كناية على ما سيجيء ولو كان المراد ما ذكره
لكان قولنا فعل هذا الرجل مشيراً الى كافر وقولنا ابو جهل فعل كذا
كناية عن الجهنمي ولم يقل به احد ومما يدل على فساد ذلك انه مثل صاحب
المفتاح وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وتب ولا شك ان
المراد به الشخص المسمى بابي لهب لا كافر آخر او ايهام استلذاذه اي وجدان
العلم لذيذاً نحو قوله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام
ليلى من البشر او التبرك به نحو الله الهادي ومحمد الشفيع او نحو ذلك
كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتبار في الاعلام

وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده اسم موصولا لعدم علم
المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا
امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة
نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا
الكلام او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق
له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليه نحو وراودته
اي يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكأن
المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء
الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه وياخذه منه وهي
عبارة عن التمحل لمواقعته اياها والمسند اليه هو قوله التي هو في
بيتها عن نفسه متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف
عليه السلام وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او
زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد عنها ولم يفعل كان
غاية في النزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة
وقيل تقرير المسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك في امرأة

قوله تقرير

العزيز او زليخا والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير وظني انها
مثال لها وللاستهجان التصريح بالاسم وقد بينته في الشرح او التفخيم
اي التعظيم والتهويل نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا الابهام
من التفخيم ما لا يخفى او تنبيه المخاطب على خطأ نحو ان الذين ترونهم
اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا
او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في
قولك ان القوم الفلاني او الايماء اي الاشارة الى وجه بناء الخبر
اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه
وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر
عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح و
الذم وغير ذلك نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون
فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال
وهو قوله سيدخلون جهنم داخرين ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه
في قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استقصينا ذلك في الشرح
ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر لا يجرد جعل المسند اليه موصولا

يشفي من

الصرع الالقاء على الارض ويجي كناية عن الاهلاك او الاصابة بالحوادث

قوله هما شجرتان الضال جمع ضالة وهي شجرة السدر والسلم جمع سلمة وهي شجرة العضاه
كذا قيل قوله لان فقد العز في الحضر وايضا الحصول في البلاد يورث نقصانا
في البلاغة اذ لا يخلو غالبا من الاختلاط ومخالطة الاعاجم يورث نقصانا
في البلاغة وهذا كما قال البحريون ... ابو القاسم رحمه

وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في نحو ان الذي سمك السماء اذ
ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فهذا الفرق
بين الايماء وتحقيق الخبر وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم
الاشارة لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز لغرض من الاغراض نحو هذا ابو الصقر
فردا نصب على المدح اي على المدح او على الحال في محاسنه من نسل
شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون
بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه
لا يدرك غير المحسوس كقوله اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير
المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط
كقولك هذا او ذاك او ذلك زيد واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين
وامثال هذه المباحث ينظر فيها اهل اللغة من حيث انها تبين ان هذا
مثلا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعاني من حيث انه
اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد
الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على اي وجه
كان او تحقيره اي تحقير المسند اليه بالقرب نحو هذا الذي يذكر

كما سبق الى بعض الاوهام وربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض
بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر نحو ان الذي سمك اي رفع
السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز
واطول من دعائم كل بيت ففي ان الذي سمك السماء ايماء الى ان
الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم
ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء اعظم
منها وارفع او ذريعة الى تعظيم شان غيره اي غير الخبر نحو ان الذين
كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه
من جنس الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب عليه السلام وربما يجعل ذريعة
الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه
قد صنف فيه او لشان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر
او ذريعة الى تحقيق الخبر اي جعله محققا ثابتا نحو ان الذي ضربت
بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة
والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة
وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه

التهكم او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة
محله منزلة بعد المسافة او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا
تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ
ذلك صالح للاشارة الى كل غايب عينا كان او معنى وكثيرا ما يذكر المعنى
المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد او التنبيه
اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف
اى عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء
على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول الثاني وتقول عقبته بالشئ اذا جعلت
الشئ على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل ان معناه عند جعل اسم الاشارة
بعقب اوصاف على انه متعلق بالتنبيه اى للتنبيه على ان المشار اليه
جدير بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من اجلها متعلق بجدير اى حقيق
بذلك لاجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون
بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك
هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين باوصاف متعددة من الايمان
بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها

على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا
والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة وباللام
اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اى حصة من الحقيقة معهودة
بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا
اى ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر
كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبته امرأة عمران كالتى اى كالانثى التى
وهبت تلك الانثى لها اى لامرأة عمران فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره
صريحا فى قوله قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر
اشارة الى ما سبق كناية فى قوله قالت رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا
فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد
لخدمة بيت المقدس انما يكون للذكور دون الاناث وهو مسند اليه
وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا
لم يكن فى البلد الا امير واحد او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى
من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة وقد
ياتى المعرف باللام الحقيقة يعنى يطلق المعرف لواحد من الافراد الا بلام

باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف
باللام الحقيقة التي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة
باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها
كما يطلق الكلي الطبيعي على جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان
ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث
وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق من حيث لا عهد
في الخارج ومثله قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب وهذا في المعنى كالنكرة
وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا
حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما
من تفاوت ما وهو ان النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا
معناه نفس الحقيقة وانما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكل فيما
فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ولكونه في
المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان
لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لا يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من

حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي
شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد
الذهني او للاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة
ولهذا قلنا ان الضمير في قوله وقد ياتي وقد يفيد عائد الى اللام المشار بها
الى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة من ان يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار
حضورها في الذهن ليتميز عن اسماء الاجناس النكرات مثل رجعى ورجعي
واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد ان لام العهد اشارة
الى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة ولام الحقيقة اشارة
الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فليتامل وهو اي الاستغراق ضربان
حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة
اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او اطراف مملكته لانه
المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا قيل المثال مبني على مذهب المازني والمبرد فاللام
في اسم الفاعل عند غيره موصول وفيه نظر لان الخلاف انما هو في اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والعالم والكافر والجاهل

قالوا هذه الصفة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد بهم القسم المطلق
الاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا و
استغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى و
المجموع بمعنى انه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين والمجموع
يتناول كل جماعة بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان
دون لا رجل لانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وهذا في النكرة
المنفية مسلم واما في المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف باللام الاستغراق
يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره اكثر من ائمة الاصول والنحو ودل عليه
الاستقراء واشار اليه ائمة التفسير وقد اشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح
فليطالع ثمه ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة
معناه والاستغراق على التعدد وهما متنافيان اجاب عنه بقوله ولا
تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق
كحرف النفي والتعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة
على معنى الوحدة وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد
الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع

وصفه

سواء كان بحرف التعريف او غيره
والموصول ايضا فانها للاستغراق
صح

نحو عالم الغيب والشهادة والارض
وعلم آدم الاسماء كلها
والله يحب المحسنين

وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان جاء نحو الاخفش فر الدينار الصفر والدرهم البيض جمع ابيض
وبالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف لانها اي
الاضافة اخصر طريق الى احضاره في ذهن السامع نحو هواي اي مهويي
وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق العبارة
المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد
اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق الجنيب المجنوب
المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف و
تحسر او لتضمنها اي لتضمن الاضافة تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف
او غيرهما كقولك في تعظيم المضاف اليه عبدي حضر تعظيما لك بان لك عبدا او في
تعظيم المضاف عبد الخليفة ركب تعظيما للعبد بانه عبد الخليفة وفي تعظيم غير
المضاف والمضاف اليه عبد السلطان عندي تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان
عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله
او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر اي المضاف اليه نحو ضارب زيد
حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق
على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم

والفرق بين التعذر والتعسر ان التعذر
يتعلق بموضع لا يمكن تفصيله
بل يكون محالا والتعسر يتعلق
بموضع يمكن تفصيله لكن بالتعسر

البعض على البعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات
واما تنكيره اى تنكير المسند اليه فللافراد اى القصد الى فرد مما يصدق عليه اسم
الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اى القصد الى نوع
نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية وهو غطاء التعامى عن
ايات الله وفى المفتاح انها للتعظيم اى غشاوة عظيمة او التعظيم او التحقير كقوله
له حاجب اى مانع عظيم فى كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب
العرف حاجب اى مانع حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا
وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان
التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا
كما فى الابل او تقديرا كما فى الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى
ان بينهما فرقا قال وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير جميعا نحو وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك اى عدد كثير وذو آيات عظام هذا المثال ناظر الى التعظيم
وقد يكون للتحقير والتقليل نحو حصل لى منه شئ اى حقير قليل ومن تنكير غيره اى
المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد فرد
من افراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة ابيه او كل نوع من انواع الدواب

من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب
ومن تنكير غيره للتعظيم فأذنوا بحرب من الله ورسوله اى حرب عظيم وللتحقير نحو
ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف
فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء
مفرغا مع امتناع ما ضربته الا ضربا على ان يكون المصدر للتأكيد لان
مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا
يحتمل المستثنى وغيره وكما ان التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك
صريح لفظ البعض كما فى قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد
محمدا صلى الله عليه وسلم ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره
ما لا يخفى واما وصفه اى وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس
التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو الانسب ههنا واوفق لقوله وا
بيانه واما الابدال منه اى اما ذكر النعت له فلكونه اى الوصف بمعنى المصدر
فالاحسن ان يكون باللفظ احد معنييه والضمير ومعناه الا فى على ما سمى
فى البديع مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولهم الجسم الطويل
العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله فان هذه الاوصاف مما يوضح

الجسم ويقع لغرابته ونحوه في الكشف اي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف
والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه قوله الالمعي الذي يظن بك
الظن كان قد راى وقد سمعا فالالمعي معناه الذكي المتوقد
والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس مسندا اليه لانه مرفوع
على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة
والبر والتقى جمعا او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني او يكون الوصف مخصصا
للمسند اليه اي مقللا اشتراكه في النكرات او رافعا احتماله وفي عرف
النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح عن رفع الاحتمال
في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر
وغيره او لكون الوصف مدحا او ذما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل حيث
يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والا لكان
الوصف مخصصا او لكونه تاكيدا نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ
الامس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم وصف دابة وطائر
بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار

افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واما توكيده اي توكيد المسند اليه
فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا
ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن
سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم نحو انا عرفت او
المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري وفيه نظر لان هذا ليس من
تاكيد المسند اليه في شيء منهما وتاكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط
وسيصرح المصنف بهذا او لدفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير
الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع
بعض غلمانه او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي غير
زيد وانما ذكر زيدا على سبيل السهو او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني
القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او
انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم
شخص واحد واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه
باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح لجواز
ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم

كانهم هم القوم فالتاكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم ... بما فعله بعضهم ... هذا الوجه لا يكون لتوهم عدم الشمول في لفظ القوم اذ اعلم انه اريد الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم كما ذكر ...

يحفظه كقوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها فان الطير عطف بيان
العائذات مع انه ليس اسما يختص بها وقد يجي عطف البيان لغير الايضاح
كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشاف
ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جي به للمدح لا للايضاح كما يجي الصفة
لذلك واما الابدال منه اي من المسند اليه فلزيادة التقرير من اضافة المصدر
الى المعمول او من اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير وهذا من عادة
افتنان صاحب المفتاح حيث قال في التاكيد للتقرير وههنا لزيادة التقرير
ومع هذا فله نكتة وهي الايماء الى ان الغرض من البدل هو ان يكون مقصودا
بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التاكيد فان الغرض
منه نفس التقرير والتحقيق نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير وجاءني
القوم اكثرهم في بدل البعض وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وبيان التقرير
فيهما ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كانه مذكور اما في البعض فظاهر واما في
الاشتمال فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على
المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث
تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب ان

ان يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد علمه
بخلاف ضربت زيدا حماره ولهذا صرحوا بان نحو جاءني زيد
اخوه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال
بل بدل الكل ايضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع
في فصيح الكلام واما العطف اي جعل الشي معطوفا على المسند اليه فلتفصيل
المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل بانه
زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بان المجيئين كانا معا او مرتبا مع مهلة
او بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه
تفصيلا للمسند اليه مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة
وما يقال من انه احتراز عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف فليس بشي
اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان يكون اضرابا عن الكلام
الاول نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد
المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع مهلة او بلا مهلة كذلك اي مع اختصار
واحترز بذلك عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة نحو جاءني زيد
فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فالثلاثة مشتركة في تفصيل المسند

الا ان الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى على التراخي

على ان اجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس

المسند فيها ان يعتبر تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا من حيث انه اقوى

اجزاء المتبوع او اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي فان قلت في هذه الثلثة

ايضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل او تفصيلهما معا قلت فرق بين ان يكون

الشيء حاصلا من شيء وبين ان يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه في

هذه الثلثة وان كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلثة لاجله لان الكلام

اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات او النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ففي

هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كانه امر كان معلوما وانما سيق الكلام لبيان

ان مجيء احدهما كان بعد الآخر فتأمل وهذا البحث مما اورده الشيخ في دلائل الاعجاز

ووصي بالمحافظة عليه او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب نحو جاءني زيد

لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا ولكن

اي كلمة لكن ايضا للرد الى الصواب الا انه لا يقال لنفي الشركة حتى ان نحو ما جاءني

زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد انهما

جاءاك جميعا وفي كلام النحاة ما يشعر بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا

كان

نحوه

او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى محكوم عليه آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني

زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب

عن المتبوع ان يجعل في حكم المسكوت عنه لا ان ينفي عنه الحكم قطعا خلافا

لبعضهم ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي ان جعلناه بمعنى نفي

الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاءني

زيد بل عمرو ان عمرا لم يجئ كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت

الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو ان عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور

ففيه اشكال لانه لا يكون العطف على المسند اليه لصرف الحكم او الشك من

المتكلم او التشكيك للسامع اي ايقاعه في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام

نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار

زيد او عمرو والفرق بينهما ان في الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير واما فصله اي

تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن

به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له فلتخصيصه اي المسند اليه

بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام

مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو فالباء في قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها

وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال او مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد

قوله تعالى

في قولهم خصصت فلاناً بالذكر اي ذكرته دون غيره كانك جعلته من بين
الاشخاص مختصاً بالذكر اي منفرداً به والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين
ما يصح اتصافه بكونه مسنداً اليه مختصاً بان يثبت له المسند كما يقال
في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك واما تقديمه اي تقديم المسند اليه
فلكون ذكره اهم ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا بد ان يبين ان
الاهتمام من اي جهة وباي سبب فلذا فصل بقوله اما لانه اي تقديم المسند اليه
الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون في الذكر
ايضاً مقدماً ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك اذ لو كان امر يقتضي العدول عنه
فلا يقدم كما في الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول واما ليتمكن الخبر في ذهن
السامع لان في المبتدا تشويقاً اليه اي الى الخبر كقوله والذي حارت البرية
فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني والنشور الذي
ليس بنفساني بدليل ما قبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى الضلال
وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به واما لتعجيل المسرة او المساءة
للتفاؤل علة لتعجيل المسرة او التطير علة لتعجيل المساءة نحو سعد في دارك والسفاح
في دار صديقك لتعجيل المساءة واما لايهام انه اي المسند اليه لا يزول عن الخاطر لكونه

الاصل

مرتبة بدل

لتعجيل المسرة

للتفاؤل

مطلوباً او انه يستلذ لكونه محبوباً واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه او تحقيره وما اشبه
ذلك قال الشيخ عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر
الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه ان ولي المسند اليه حرف النفي اي وقع بعدها بلا فصل
نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك
لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه او انفرادك به
دونه ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح
ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير
المتكلم ومنطوق لا غيري نفيها عنه وهما متناقضان ولا ما انا رايت احداً لانه
يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد من الناس فانه قد نفي عن المتكلم
الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم
بهذا النفي ولا ما انا ضربت الا زيداً لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك
قد ضرب كل واحد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على
الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقاً لمعنى الحصر ان عاماً فعام وان خاصاً فخاص وفي هذا
المقام مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح والا اي وان لم يل المسند اليه حرف النفي

بل لا يكون في الكلام حرف النفي او يكون حرف النفي متأخرا عن المسند اليه فقد يأتي
التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر
الفعلي او زعم مشاركته الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم
انفراد الغير بالسعي فيكون قصر افراد او القلب او زعم مشاركته لك في السعي فيكون قصر افراد
ويؤكد على الاول اي على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير نحو لا غيري مثل لا زيد
ولا عمرو ولا من سواي لانه الدال صريحا على نفي شبهة ان الفعل صدر من الغير ويؤكد
على الثاني اي على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة نحو وحدي مثل متفردا او
متوحدا او غير مشارك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتأكيد
انما يكون لدفع الشبهة ما لجت قلب السامع وقد يأتي لتقوي الحكم وتقرره في
ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى تحقيق انه يفعل اعطاء
الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوي وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي التقديم
للتخصيص وقد يأتي للتقوي فالاول نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه
بعدم السعي والثاني نحو انت لا تكذب وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره فانه اشد لنفي الكذب
من لا تكذب لما فيه من تكرار الاسناد المفقود في لا تكذب واقتصر على مثال التقوي
ليتفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه كما اشار اليه بقوله وكذا في لا تكذب

ان

انت بمعنى انه اشد لنفي الكذب من لا تكذب انت مع ان فيه تأكيدا لا ان اي
لان لفظ انت او لا ان لا تكذب انت لتأكيد المحكوم عليه بانه ضمير المخاطب
تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو او التجوز او النسيان لا لتأكيد
الحكم لعدم تكرار الاسناد وهذا الذي ذكر من ان التقديم للتخصيص تارة وللتقوي اخرى
ان بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم تخصيص الجنس او الواحد
به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون
تخصيص واحد وذلك لان اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين اعني الواحد
ان كان مفردا او الاثنين ان كان مثنى والزائد عليه ان كان جمعا فاصل النكرة
المفردة ان يكون لواحد من الجنس فقد يقصد بها الجنس فقط وقد يقصد بها الواحد فقط
والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز انه لا فرق بين المعرفة والنكرة في ان البناء
عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على
ذلك اي على ان التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل فان مذهب
الشيخ انه ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون
للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا
ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع و

فنزله الشيخ المكرر من عدم جواز تقدير كونه كونه موخرا كما في زيد قام وفي حاصل الكلام ان البدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في الفعل ان لم يكن وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق خلافا لحمل الكلام الذي مع الكثير النظائر عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا الحكم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه حسن جلبي

الاّم

معرفة فان كان مظهرا فليس للتقوى وان كان مضمرا فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص في غير نوقة بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا اشار بقوله الا انه

قال التقدم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه اى المسند اليه في الاصل موخرا على انه في محل معنى فقط لا لفظ نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا في محل معنى تاكيدا لفظا وقد عطف على جاز يعني ان افادة التخصيص مشروط بشرطين احدهما جواز التقدير والآخر ان يعتبر ذلك اى يقدر انه كان في الاصل موخرا والا اى وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقدم الا التقوي للحكم سواء جاز تقديره التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز تقديره التاخير اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما ستذكره وثم لما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للتخصيص اذا لو قدم ضمير فاعل لفظا لا معنى مع استثنائه السكاكي واخرجه في هذا الحكم بان جعله في الاصل موخرا على انه فاعل معنى لا لفظا بل بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله واستثنى السكاكي المنكر

يجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصل رجل جاءني جاءني رجل على ان رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير

فيجوز رجل عالم جاءني لا يرتكب فيه ان اعتبره
ذلك الوجه البعيد لوجود الشرط
شرح مفتاح

في جاءني كما ظهر ذكر في قوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب اى للتخصيص سواه اى التقدير كونه موخرا في الاصل على انه فاعل معنى ولولا انه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف باللام فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المعرف فان قيل يلزمه ابراز الضمير في مثل جاءاني رجلان وجاؤني رجال والاستعمال بخلافه فليس مراده ان المرفوع في قولنا جاءني رجل بدل لا فاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد ان في مثل قولنا رجل جاءني يقدر ان الاصل جاء ونحو رجال فلينا ثم قال السكاكي وشرطه اى شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول يعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا واما على التقدير الثاني يعني تخصيص الواحد فلنبوه عن مظان استعماله اى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر شر واحد لا اثنان وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر

جاءني يقدر ان الاصل جاءني رجل على ان رجل بدل لا فاعل ففي مثل قولنا رجال ح

الاشر فالوجه اى وجه الجمع بين قولهم تخصيصه وقولهم بالمانع من التخصيص تفظيع شأن
الشر بتنكيره اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل فيكون المعنى شر عظيم اهر ذا ناب
لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما كان من تخصيص الجنس او الواحد وفيه
اى فيما ذهب اليه السكاكى اذ الفاعل اللفظى والمعنوى كالتأكيد والبدل سواء فى
امتناع التقدم بالبقاء على حالهما اى بدوام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقدم
التابع اولى فتجويز تقدم المعنوى دون اللفظى تحكم وكذا تجويز الفسخ فى التابع دون
الفاعل تحكم لان امتناع تقدم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع فى ان
فى نحو زيد قام انه كان فى الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما لا امتناع فى
ان جرداء كان فى الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقدم التابع حال
كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة الا فى العطف فى ضرورة الشعر فمنع مكابرة
والقول بان حالة تقدم الفاعل يجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال
بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض ثم لا نم انتفاء التخصيص فى
نحو رجل جاءنى لولا تقدير التقديم لحصوله اى التخصيص بغيره اى بغير التقديم كما ذكر
السكاكى من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكى وان لم يصرح بان
لا سبب للتخصيص سواه لكن يلزم ذلك من كلامه حيث قال انما يرتكب فى مثل رجل

ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ومن العجائب ان السكاكى
انما ارتكب فى مثل رجل جاءنى ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة
وبعضهم يزعم انه عند السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ وان الجملة فعلية لا اسمية
وتمسك فى ذلك بتلويحات بعيدة فى كلام السكاكى وبما وقع من السهو للشيخ
العلامة فى مثل زيد قام وعمرو قعد ان المرفوع يحتمل ان يكون فاعلا مقدما ولا يلتفت
الى التصريحات بامتناع تقديم التوابع فيحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو ان يفسخ كونه
تابعا ويقدم واما لا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها البتة لاستحالة تقدم التابع من حيث
هو تابع فافهم ثم لا نم امتناع ان يراد المهر شر لا خير كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر
قدم شر لان المعنى ان الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير قال السكاكى
ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم فى التقوى لتضمنه اى لتضمن قائم الضمير مثل قام فيه
فيجعل الحكم التقوى وشبهه اى شبهه السكاكى مثل قائم المتضمن للضمير بالخالى
عنه اى عن الضمير من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت
قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالى عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار
قال ويقرب ولم يقل نظيره وفى بعض النسخ وشبهه بلفظ اسم مجرور عطفا على تضمنه يعنى
ان قوله ويقرب مشعر بان فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى فى زيد قام فلا دم

والثانی لتشبيه باطائی عن الضمير ولهذا ای ولتشبيه باطائی عن الضمير صح

لتضمنه الضمير لم يحكم بانه ای مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر جملة ولا
عومل ای قائم مع الضمير معاملتها ای معاملة الجملة فی البناء فی مثل رجل قائم رجلا قائما
رجل قائم ومما يرى تقديمه ای ومن المسند اليه الذی يرى تقديمه على المسند كاللازم
لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية فی نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت
لا تبخل وانت تجود من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بالمثل والغير انسان
اخر مماثل للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفی البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا نفی
عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود بنفيه عن
غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم فی مثل هذه الصورة كاللازم لكونه
ای التقديم اعون على المراد بهما ای بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات
الحكم بطريق الكناية التی هی ابلغ والتقديم لافادته التقوی اعون على ذلك وليس معنى
قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان
يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه فی دلائل الاعجاز
قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفی لانه ای
التقديم دال على العموم ای على نفی الحكم عن كل فرد نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد
نفی القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان

فانه يفيد

فانه يفيد نفی الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول
النفی والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفی الشمول وذلك ای كون التقديم مفيدا
للعموم دون التأخير لئلا يلزم ترجيح التأكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى
الحاصل على التأسيس وهو راجح لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح
التأكيد على التأسيس اما فی صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة اما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام للانسان لا بنفی القيام عنه
لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على
كمية افراد الموضوع مع ان الحكم على ما صدق عليه الانسان ~~واذا كان الانسان~~
واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفی القيام عن
جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول فی قوة السالبة الجزئية
عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان فی الصدق
لانه قد حكم فی المهملة بنفی القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد
او بعضها واياما كان يصدق نفی القيام عن البعض وكلما صدق نفی القيام عن
البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان فی الجملة فی قوة السالبة الجزئية المستلزمة
نفی الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بنفی الحكم عن كل فرد

وهو ان يكون الكلام لافادة معنى جديد مع ان التأسيس صح

التأسيس حمل الكلام على معنى جديد والتأكيد حمل الكلام على معنى فهم سابقا

او نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض وايا ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد
دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض فاذا كان كذلك كان
ان لم يقم بدون لفظ الكل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد
فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك لكان كل لتاكيد معنى الاول فيجب ان
يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى آخر ترجيحا للتاسيس على التاكيد
واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها
والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد لحولا شيء من الانسان
بقائم ولما كان هذا مخالف لما عندهم من ان المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله لورود موضوعها
اي موضوع المهملة في سياق النفي حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد
نفي الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل
فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا كذلك كان كل لتاكيد معنى الاول فيجب الحمل على
نفي القيام عن كل فرد جملة الافراد ليكون كل لتاسيس معنى آخر وذلك لان لفظ
الكل في هذا المقام لا يفيد الا احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما ثبت الآخر
ضرورة والحاصل ان التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول والتاخير لعموم السلب
وشمول النفي وبعد دخول كل الحال بالعكس هذا ليكون التاسيس الراجح دون التاكيد

وفيه نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى يعني الموجبة المهملة المعدولة
المحمول بحوان ان لم يقم وفي كل فرد في الصورة الثانية يعني السالبة
لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل فرد وهو لفظ
انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها
اي الى كل انسان لان انسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه
فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل
الاسناد الى انسان لكي يكون تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد
تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى ح انما افاده الاسناد
الى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تاكيدا له وحاصل هذا الكلام انا لا نم انه
لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتاكيد ولا يخفى ان
هذا انما يصح على تقدير ان يكون يراد التاكيد الاصطلاحي اما لو اريد بها
ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر
يا اشار اليه بقوله ولان الصورة الثانية يعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادة النفي عن الجملة فاذا حملت كل على
الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معناها لم يقم كل انسان في

نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون لكن تأسيسا بل تأكيدا الا ان

هذا المعنى لما كان حاصلا بدونه وح فلو جعلنا لم يتم كل انسان لعموم السلب مثل

لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس اصلا بل انما

يلزم ترجيح احد التأكيدين على الآخر وما يقال ان دلالة لم يقم انسان على

النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة

فلا يكون تأكيدا ففيه نظر اذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين لم

يكن كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيدا لان دلالته كل انسان

لم يقم على هذا المعنى الالتزام ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم تقم

انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب

عن كل واحد من الافراد والبيان لا بد له من مبين ولا مجال هنا من شيء

يدل على ان الحكم فيها على كلية افراد الموضوع ولا نعني بالسور سوى هذا

يندفع ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور وقال عبد القاهر ان كانت

كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة

النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا

تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او معمولة للفعل المنفي

الظاهر انه عطف على داخلة وليس بسديد لان الدخول في حيز النفي شامل لكل

وكذا لو عطفتها على اخرت بمعنى او جعلت معمولة لان التأخير عن اداة النفي ايضا

شامل له اللهم الا ان يخصص التأخير بما اذا لم يدخل الاداة على فعل عامل فيه

على ما يشعر به المثال والمعمول اعم من ان يكون فاعلا او مفعولا او تأكيدا لاحدهما

او غير ذلك نحو ما جاء القوم كلهم في تأكيد الفاعل او ما جاء في القوم في

الفاعل وانما قدم التأكيد على الفاعل لان كلا اصل فيه او لم آخذ كل الدراهم في المفعول

المتأخر او كل الدراهم لم آخذ في المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها والدراهم

كلها لم آخذ ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد

الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كان كل في المعنى فاعلا

للفعل او الوصف المذكور في الكلام او افاد تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف المذكور به

اي ببعض ان كان اي كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف وذلك بدليل الخطاب

وشهادة الذوق والاستعمال والحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي بدليل قوله تعالى

لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم فلا تطع كل حلاف مهين

وان لم يكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي

عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه

قوله لما قال له ذو اليدين هو عمرو بن عبد سمي بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى احدى صلاتي العشى اما الظهر واما العصر فسلم في ركعتين فقام ذو اليدين وقال اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي صلعم على القوم وفيهم ابو بكر وعمر رضي الله عنهما فقال أحق ما يقول ذو اليدين فقالا نعم فقام عليه السلام واتم الصلوة ثم سجد سجدتين للسهو واشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر منه والثاني ان الكلام مبطل للصلوة فلم يبنيا عليها والجواب عن الاول ان قوله

قصرت

لما قال له ذو اليدين اسم واحد من الصحابة أقصرت الصلوة بالرفع فاعل ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن هذا على قول النبي عليه السلام والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على شمول النفي وعمومه لوجهين احدهما ان جواب ام اما بتعيين احد الامرين او بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه عارف بان الكائن احدهما والثاني ما ظهر وهو انه لما قال النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ثم سأل النبي عليه السلام من الاخرين فاجابوا بوقوع القصر فاتم ومعلوم ان ثبوت البعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع وعليه اي وعلى عموم النفي عن كل فرد قد صحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما يدعيه علي من الذنوب ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغني عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه اي لم اصنعه واما تأخيره اي المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر في الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر من هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار

لعدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما على قول من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا ويكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشأن او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع المظهر في البابين بقوله ليتمكن ما يعقبه اي يعقب الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب ولا يخفى ان هذا لا يحسن في باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار وقد يعكس وضع المضمر موضع المظهر اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر المظهر الذي وضع موضع

ای علیکم غریب وعجیب

المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع
كقوله كم عاقل عاقل هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه اعيت
اي اعيته واعجزته واعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل
تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اي المتقن اي
من نحر الامور علما اي المتقن زنديقا كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم فقوله هذا
اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فكان القياس الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين
ان هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة
والعالم زنديقا فالحكم البديع هو الذي اثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة
او التهكم عطف على كمال العناية بالسامع كما اذا كان السامع فاقد البصر او لا يكون
ثمه مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته اي بلادة السامع بانه لا يدرك
غير المحسوس او على كمال فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء
كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع الاشارة موضع المضمر لادعاء
كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه تعاللت اي اظهرت العلة
او المرض كي يشجى اي احزن من شجي بالكسر اي صار حزينا لا من شجي بالفتح بمعنى انشب

كي

في حلقه وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي كان مقتضى الظاهر
ان يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك اشارة الى ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس
وان كان المظهر الذي وضع موضع المضمر غيره اي اسم الاشارة فلزيادة التمكين
اي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد اي الذي
يصمد اليه ويقصد في الحوائج ولم يقل هو الصمد لزيادة التمكين ونظيره اي نظير قل هو
الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي زيادة التمكين من غيره اي غير
باب المسند اليه وبالحق اي بالحكمة المقتضية للانزال انزلناه اي القرآن و
بالحق نزل حيث لم يقل وبه نزل او ادخال الروع عطف على زيادة التمكين
في ضمير السامع وتربية المهابة وهذا كالتاكيد لادخال الروع او تقوية داعي
المامور مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء
امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر
لتقوية داعي المامور من غيره اي غير باب المسند اليه فاذا عزمت فتوكل على الله
لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية الداعي الى التوكل عليه لدلالته على ذات
موصوفة بالاوصاف الكاملة من القدرة وغيرها او الاستعطاف اي طلب
العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا

بالبطر الذي يشار اليه بالاسم الاشارة

قدم

غير

فان يغفر فانت لذلك اهل
وان تطرد فمن يرحم سواكا

وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد

ولام الكلام نزقد

وذلك من الذات

بابا الاسود

74

لم يقل انا العاصي لما في لفظ عبد من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة
قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه
ولا النقل مطلقا مختص بهذا القدر اي بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا
العبارات بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا اي سواء كان
في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام او كان مقتضى الظاهر
ايراده ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين
ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراد بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات
بالنظر الى الامثلة ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من
التفات الانسان من يمينه الى شماله او بالعكس كقول امرئ القيس تطاول
ليلك خطاب لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلي بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع
والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم
والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق آخر
من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه
السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو ونحن اللذون
صبحوا الصباحا وقوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين واهدنا الصراط وانعمت فان الالتفات

65

انما هو في اياك نعبد واياك نستعين والباقي جار على اسلوبه ومن زعم ان
مثل يا ايها الذين آمنوا التفات والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو
وهذا اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من
ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق ثم بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر ان يعبر
بطريق منها فترك وعدل الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد وعند الجمهور
مخصوص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده
من غير عكس كما في تطاول ليلك بالاثمد مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب
قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون ومقتضى الظاهر ارجع والتحقيق ان المراد
ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقي
الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين
ومثال الالتفات من التكلم الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ومقتضى الظاهر
لنا ومثال الالتفات من الخطاب الى التكلم قول الشاعر طحا اي ذهب بك
قلب في الحسان طروب ومعنى طروب في الحسان ان له طربا في طلب الحسان ونشاطا في
مراودتها بعيد الشباب تصغير بعد للقرب اي حين ولى الشباب وكاد يصرم
عصر ظرف زمان مضاف الى الجملة الفعلية اعني قوله حان مشيب يكلفني ليلى

فيه الالتفات من الخطاب في لك الى التكلم ومقتضى الظاهر يطلبك وفاعل يطلبني ضمير
القلب ولبنى مفعوله الثاني والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى وروي تكلفني بالتاء الفوقانية
على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيكون
التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد
بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كأن
الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت
عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل ومثال الالتفات من
الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم والقياس بكم ومثال
الالتفات من الغيبة الى التكلم قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا
فسقناه ومقتضى الظاهر فساقه اي ساق الله ذلك السحاب واجراه الى بلد ميت
ومثال الالتفات من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد ومقتضى
الظاهر اياه ووجهه اي وجه حسن الالتفات ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب
كان ذلك الكلام احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب
لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام لان لكل
جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق وقد يختص مواقعه بلطائف

غير هذا الوجه كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب
حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد و
كلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر
الى خاتمتها اي خاتمة الصفات يعني مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق
بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع
والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم
يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على اقبال العبد على ذلك
الحقيق والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات فالباء في
بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع
هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد
من تقديم المفعول فاللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هي ان فيه تنبيها
ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك
المحرك ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم تكن
من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى اي خلاف مقتضى الظاهر
تلقي المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اي تلقي المتكلم المخاطب بغير ما يترقب

المخاطب والباء في بغير للتعدية وفي بحمل كلامه على السببية اي انما تلقى بغير ما يترقبه
بسبب ان حمل كلامه اي الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراده اي
مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده تنبيها للمخاطب على انه اي ذلك هو الاولى
بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال له الحجاج اي للقبعثري حال كون
الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد هذا مقول قول الحجاج مثل الامير يحمل
على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج في معرض
الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي
غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه و
مراد الحجاج هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير
اي من كان مثل الامير في السلطان اي في الغلبة وبسطة اليد اي الكرم والمال
والنعمة جدير بان يصفد اي يعطي من اصفده لا ان يصفد اي يقيد من صفده
او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة
غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها للسائل على انه اي على ذلك الغير الاولى بحاله او
المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا
عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف

وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع
والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك
للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسئلوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون
بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا
ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن
السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان
المهم هو السؤال عنها لان النفقة مما لا يعتد بها الا ان يقع موقعها ومنه اي
ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو
ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع ومثله التعبير عن
المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع مكان يقع ونحوه التعبير عن
المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس مكان
يجمع وههنا بحث وهو ان كلا من اسم الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال
وان لم يكن ذلك بحسب اصل الوضع فيكون كل منهما ههنا في موقعه واردا على
مقتضى الظاهر والجواب ان كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل
ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب

وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه نحو عرضت الناقة
على الحوض مكان عرضت الحوض على الناقة اي اظهرته عليها لتشرب وقبله اي
القلب السكاكي مطلقا وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ورده غيره اي غير
السكاكي مطلقا لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير
الملاحة التي اورثها نفس القلب قبل كقوله ومهمه اي مفازة مغبرة متلونة بالغبرة
ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه على حذف
المضاف اي لون سمائه فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه
لغبرتها لون ارضه والاعتبار اللطيف هي المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة
حتى صار بحيث يشبه به لون الارض في ذلك مع ان الارض اصل فيه والا
اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن الظاهر من غير نكتة
يعتد بها كقوله فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن اي القصر
السياعا اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع يقال
طينت السطح والبيت ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة
بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة
الى الفدن احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه كقوله ومن يك

امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب الرحل هو المنزل والماوى وقيار
اسم فرس او جمل ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف
لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام
بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على محل اسم
ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظا
او تقديرا واما اذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز ان يكون هو عطفا على محل اسم ان
لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو
لذاهب وهو جائز ويجوز ان يكون قيار مبتدا والمحذوف خبره والجملة باسرها
عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض
والرأي مختلف فقوله نحن مبتدا محذوف الخبر لما ذكر اي نحن بما عندنا راضون
فالمحذوف ههنا خبر الاول بقرينة الثاني وفي البيت السابق بالعكس وقولك
زيد منطلق وعمرو اي وعمرو منطلق فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام
وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود او حاضر او واقف او بالباب او ما اشبه ذلك
فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود وقد
تنضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا زيد

بالباب او حاضر او نحو ذلك وقولك له انّ محلّاً وانّ مرتحلاً اي وانّ مهلة
في السفر اذ مضوا مهلاً اي انّ لنا في الدنيا حلولاً وانّ لنا عنها الى الآخرة مرتحلاً
والمسافرون قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم فحذف المسند الذي هو
ظرف قطعاً لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل
ولضيق المقام اعني المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف في مثل انّ
مالاً وانّ ولداً وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا باباً فقال هذا باب انّ مالاً
وانّ ولداً وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي فقوله انتم ليس بمبتدأ لانّ لو
انما يدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون فحذف الفعل احترازاً
عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند
حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم او جملة
وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند او المسند اليه اي فصبر جميل
اجمل او فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من
المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصاً في احدهما ولا بد للحذف من قرينة
دالة عليه ليفهم المعنى كوقوع الكلام جواباً لسؤال محقق نحو قوله تعالى ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لانّ هذا

قوله اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من
الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد والاهلاك المخصوص
الواحد والامنية واحدة والجواب بان المراد بالمنايا اسباب الموت لاطلاق اسم
المسبب على السبب ولا يخفى

الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال محقق والدليل على
انّ المرفوع فاعل والمحذوف فعله انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال
من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول مرة او مقدر عطف على
محقق نحو قوله ضرار بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل ليبك يزيد كأنه قيل من يبكيه
فقال ضارع اي يبكيه ضارع ذليل لخصومة لانه كان ملجأ للاذلاء
وعوناً للضعفاء وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط الذي يأتيك للمعروف
من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهو الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع
مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي
سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اذهاب المنايا
يزيد وفضله اي رجحان نحو ليبك يزيد ضارع مبنياً للمفعول على خلافه
نحو ليبك يزيد ضارع مبنياً للفاعل ناصباً ليزيد ورافعاً لضارع بتكرر
الاسناد بان اجمل اولاً اجمالاً ثم فصل تفصيلاً اما التفصيل فظاهر واما الاجمال
فلانه لما قيل ليبك علم ان هناك باكياً يسند اليه هذا البكاء لانّ المسند الى
المفعول لا بد له من فاعل محذوف اقيم المفعول مقامه ولا شك انّ المتكرر اوكد

واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس وبعد توقع نحو زيد عمرو فضله لكونه
مسندا اليه لا مفعولا كما في ضلاله ويكون معرفة الفاعل لحصول النعمة غير مترقبة
لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول
وتمام الكلام به بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل
من شيء يسند هو اليه واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من
كونه الاصل مع عدم المقتضي للعدول عنه ومن الاحتياط مثل خلقهن العزيز العليم و
التعريض لغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم وغير ذلك
او لاجل ان يتعين بذكره المسند كونه اسما فيفيد الثبوت او فعلا فيفيد التجدد والدوام
او افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ
لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا
واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في ذلك وقوله
عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج ما يفيد التقوي
بحسب التكرير نحو عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا عارف او تقول ان
الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام فان قلت المسند في
نحو يوم غير سببي ولا مفيد للتقوي ومع هذا لا يكون مفردا كقوله انا سعيت في حاجتك

ورجل جاءني وما انا فعلت هذا عنده قصد التخصيص قلت سلمنا ان ليس القصد في
هذه الصورة الى التقوي لكن لا نم انها لا تفيد التقوي ضرورة حصول تكرر
الاسناد الموجب للتقوي ولو سلم فالمراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا
المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببي والفعلي
من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى في النحو الوصف بحال الموصوف
نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم ابوه
وصفا سببيا وسمى في علم المعاني المسند في نحو زيد قام مسندا فعليا وفي نحو زيد
قام ابوه مسندا سببيا وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف
في بيان المسند السببي بالمثال وقال والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق وكذا زيد
انطلق ابوه ويمكن ان يفسر المسند السببي بجملة علقت على المبتدا بعائد لا يكون
مسندا اليه في تلك الجملة فخرج المسند في نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد وفي نحو
زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم
وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد ضربته
ونحو ذلك من الجملة التي وقعت خبر مبتدا ولا تفيد التقوي والعمدة في ذلك تتبع
كلام السكاكي فانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله واما كونه اي كون المسند فعلا

فللتقييد اي تقييد المسند باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي
بتل زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد
هذا الزمان والحال واجزاء من المسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى
كان حاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد منهما حكم ثم اذا كان متضمنا للضمير المعدية
بان لا يكون مبنيا بها اللحاق عن الضمير كما في زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتدا
ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا
ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا واما على ما ذكره الشيخ في دلائل
الاعجاز وهو تغيير ان الاسم لا يؤتى به معرى من العوامل الا لحديث قد نوي
اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار
عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول
المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام
بغتة مثل الاعلام بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام
في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما يكون المسند
جملة للسببية او التقوي خبر هو ضمير الشان ولم يتعرض له لشهرة امره وكونه معلوما
مما سبق واما صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني فهو داخل في التقوي

والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة
من غير مهلة وتراخ وهذا امر عرفي وذلك لان الفعل دال بصيغته
على احد الازمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على
ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد
قائم الآن او امس او غدا ولهذا قال على اخصر وجه ولما كان التجدد
لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات اي لا يجتمع اجزاؤه في الوجود
والزمان جزء مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة
الثلاثة مفيدا للتجدد واليه اشار بقوله مع افادة التجدد كقوله
اي ظريف بن تميم اوكلما وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون
فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا
الي عريفهم وعريف القوم القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف
يتوسم اي يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة
فلحظة واما كونه اي المسند اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد
المذكور والتجدد يعني لافادة الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك
كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق

عنه البيت يعني الفت نميكرد ودرهم مسكن زيب هميان مار اما ميكذرد بر بن هميان
د مال آنكه كذشتن درهم بر هميان من نابت الست له

يعني ان الانطلاق من القرة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد
القاهر موضوع الاسم على ان يثبت به الشئ للشئ من غير اقتضاء انه
يتجدد ويحدث شيأ فشيأ فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات
الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما تقييد الفعل وما
يشبهه من اسمى الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به او فيه
او له او معه ونحوه من الحال والتميز والاستثناء فلتربية الفائدة
لان الحكم كلما زاد خصوصا زاد غرابته وكلما زاد غرابته زاد افادة
فائدته كما يظهر بالنظر الى قولنا شئ ما موجود وفلان بن فلان حفظ
التوراة سنة كذا في بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهو ان خبر
كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم
الفائدة بدونه اشار الى جوابه بقوله والمقيد في نحو كان زيد منطلقا
هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة
على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي واما تركه
اى ترك التقييد فلمانع منها اى من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء
المدة والفرصة وارادة ان لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل او مكانه

اومفعوله

او مفعوله او عدم العلم بالمقيدات او نحو ذلك واما تقييده اى الفعل بالشرط
مثل اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات
تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته يعني حروف
الشرط وا سمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو
وفي هذا الكلام اشارة الى ان الشرط قد عرف اهل العربية قيد
لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك
اكرمك وقت مجيئك اياى ولا يخرج الكلام الجزاء بهذا التقييد عما
كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة
الشرطية خبرية نحو ان جئتني اكرمك وان كان انشاء فانشائية
نحو ان جاءك زيد فاكرمه واما نفس الشرط فقد اخرجته الاداة
عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من ان كل من
الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب بل
الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول فانما
هو باعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود باعتبار اهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت

من اوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الوجود
وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه
طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين
ولكن لابد من النظر ههنا في ان واذا ولو لان فيها ابحاثا كثيرة لم يتعرض
بها في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم
الجزم بوقوع الشرط فلا يقع في كلام الله على الاصل الا حكاية
او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه فان واذا يشتركان
في الاستقبال بخلاف لو ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم
به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين
ان واذا والمقصود بيان وجه الافتراق ولذلك اي ولان اصل
ان عدم الجزم بالوقوع بالشرط كان الحكم النادر لكونه غير مقطوع به
في الغالب موقعا لان ولان اصل اذا الجزم بالوقوع غلب لفظ الماضي
لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نقل ههنا الى
معنى الاستقبال مع اذا نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب
والرخاء قالوا لنا هذه اي هي مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم
بسيئة

سيئة اي جدب وبلاء يطيروا اي يتشاءموا بموسى ومن معه من
المؤمنين فجيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد
الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت الحسنة
تعريف الجنس اي الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب لكثرته
واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع المعين وجيء في جانب
السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكر بقوله والسيئة نادرة
بالنسبة اليها اي الى الحسنة المطلقة ولهذا انكرت السيئة ليدل
على التقليل وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط لتجاهل
كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه
فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد او لعدم
جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن اعتقاده
كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك
صادق او لتنزيله اي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط
منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان
كان اباك فلا تؤذه او التوبيخ اي تعيير المخاطب على الشرط

وتصويران المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح

الا لفرضه اى لفرض الشرط كما لفرض المح لغرض من الاغراض

نحو افنضرب عنكم الذكر اى انهملكم فنضرب عنكم القران وما فيه

من الامر والنهى والوعد والوعيد صفحا اى اعراضا او للاعراض

او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فكونهم

مسرفين امر مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير

ان الاسراف من العاقل فى هذا المقام يجب ان لا يكون الا

على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات

الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل

اصلا فهو بمنزلة المح والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه

لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل

المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت كما فى قوله تع قل ان

كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف

اى بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعى الحصول

لزيد غير قطعى لعمرو فتقول ان قمتما كان كذا وقوله تع للمخاطبين

المرتابين

المرتابين وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما اى يحتمل

ان يكون للتوبيخ والتصوير المذكور وان يكون لتغليب

غير المرتابين على المرتابين لانه كان فى المخاطبين من يعرف

الحق وانما ينكره عنادا فجعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كانه لا

ارتياب لهم وههنا بحث وهو انه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين

كان الشرط قطعى اللاوقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا

كان قطعى الوقوع لانها انما تستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة

وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب فى المستقبل ولهذا

زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج

على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالته

على المعنى فمجرد التغليب لا يصحح استعمال ان ههنا بل لا بد من

ان يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط

قطعى الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير

للتبكيت والالزام كقوله تع فان آمنوا بمثل ما آمنتم به

فقد اهتدوا وقل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين

والتغليب باب واسع يجرى فى فنون كثيرة كقوله تع وكانت

من القانتين غلب الذكر على الانثى بان اجرى الصفة المشتركة

بينهما على طريقة اجرائهما على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور
والاناث لكن لفظ قانتين انما يجرى على الذكور فقط ونحو قوله تعالى
بل انتم قوم تجهلون غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس
يجهلون بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب
لكونه اسما مظهرا لكنه فى المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب
الخطاب على جانب الغيبة ومنه اى من التغليب الابوان للاب
والام ونحوه كالعمرين لابى بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك
بان يغلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان
يجعل الآخر متفقا له فى الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما
جميعا فمثل الابوان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين
كما توهم بعضهم لان الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت
فالحاصل ان مخالفة الظاهر فى القانتين من جهة الهيئة والصيغة
وفى مثل الابوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية ولكونهما اى
ان واذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعنى حصول
مضمون الشرط فى الاستقبال متعلق بغيره على معنى انه يجعل
حصول الجزاء مرتبا ومعلقا على حصول الشرط فى الاستقبال
ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو فى زمان

التكلم

التكلم لا فى الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار
فانت حر فقد علقت فى هذه الحال حريته على دخول الدار فى الاستقبال
كان كل من جملتيه اى كل من ان واذا يعنى الشرط والجزاء فعلية
استقبالية اما الشرط فلانه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع
ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط
فى الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الثابت على حصول
ما يحصل فى المستقبل ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة لامتناع
مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا اشارة الى ان
الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية
ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى
الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياى الآن فاعتد
باكرامى اياك امس وقد يستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا
مطردا مع كان نحو وان كنتم فى ريب وان كنتم فى شك وكذا
اذا جئ بها فى مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط
دون الشرط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاههم

ودفي غير ذلك قليل كقوله فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر
فلينعم بساكنك بال ثم اشار الى تفصيل الكلام النكتة الداعية الى
العدول عن الظاهر لفظ الفعل المستقبل بقوله كابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذه في حصوله نحو ان
اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون ما هو
للوقوع كالواقع هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات
بعد ذلك لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل على
ما اشار اليه في اظهار الرغبة ومن زعم انها كلها عطف على ابراز
غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سها سهوا بينا او التفؤل او
اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن
العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفؤل ولاظهار الرغبة ولما كان
اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى بيان
اشار اليه بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر
يكثر تصوره اي الطالب اياه اي ذلك الامر فربما يخيل ذلك
الامر اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على استعمال

الماضي

الماضي مع ان لاظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا
فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث لم يقل ان يردن
فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز
الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط اجيب
بان القايلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند
انتفائه انما يقولون به ان لم يظهر للشرط فائدة اخرى
ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن
الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها
وايضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع
القاطع على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع
قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
اما لما ذكر واما للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره
نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
ليحبطن عملك فالمخاطب هو النبي عليه السلام وعدم اشراكه
مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض

وعليه ان عا اظهار الرغبة اراد ان قوله ان اردن تحصنا بلفظ الماضي ورد على طريق اظهار الرغبة لان المراد ههنا اظهار الرغبة اذ الرغبة لا تكون بالنسبة الى الله تعالى فالمراد باظهار الرغبة ههنا اظهار الرضى من الله تعالى

لان التعليق بالشرط لا يوجب العدم عند العدم وان كان يوجب الوجود عند الوجود

غير ذلك الفائدة التي هي منع الحكم عند انتفاء الشرط

التعريض ههنا ان يكون الخطاب لواحد والمراد غيره ويكون المراد ... سواء كان الخطاب مع نفسه او مع غيره ولئن اشركت موطئة للقسم وليحبطن عملك جواب القسم المحذوف وكذا ليكونن من الخاسرين

قوله ولا يخفى انه هذا جواب سؤال تقديره ان يقال لا نسلم ان التعريض مستفاد من العدول بل من الخطاب سواء كان بلفظ الماضي والمضارع كما صرح المودي في شرح المفتاح واجيب بانه لو كان مضارعا لكان وافقا محله في الاحتياج الى نكتة ولئن سلم فيكون تعريضا لمن سيصدر عنهم الاشراك لان التعريض المستفاد من المستقبل ينبغي ان يكون لمن يصدر عنهم الاشراك لا لمن صدر عنهم الاشراك والمطلوب ههنا التعريض لمن صدر عنهم الاشراك

اي التعريض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك

بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لضربته ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي ونظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب ان يقال واليه ارجع على ما هو الموافق للسياق ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق هو المفعول الثاني للاسماع على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وهذا في كلام السكاكي اي على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض

النفح

النفح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ولو للشرط اي التعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط يعني ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون راي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم

والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز
ان يكون اللازم اعمّ وانا اقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل
لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل
بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء
السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل
معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو
بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء
الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية يعني انها تستعمل
للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء
مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء
الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود
الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب
لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا
صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئ اعني عدم الاكرام بسبب عدم
المجيء قال الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران

تلك الفرس بسبب انه لا يطير ذو حافر وقال المعري ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام واما المنطقيون
فقد جعلوا ان ولو اداة للزوم وانما يستعملونها في القياسات
لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء
الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء
اللازم من غير التفات الى علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي
وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وارد على هذه
القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع
المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من اسرار الفن وفي
هذا المقام مباحث اخرى شريفة اوردناها في الشرح واذا كان
لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها
اذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي المضي فلا
في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها
تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا
العلم ولو بالصين تناكحوا ولو الد وا تكثروا واني اباهي بكم

الامم يوم القيامة ولو بالقسط فدخولها على المضارع في نحو
لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في جهد وهلاك
لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا والفعل هو الاطاعة
يعني ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان
المضارع المثبت يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع
الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني ان
امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما ان
المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي
استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع بحسب
الاستعمال كما ان الجملة الاسمية المثبتة تفيد تاكيد الثبوت ودوامه
والمنفية تفيد تاكيد النفي ودوامه لا نفي التاكيد والدوام
كقوله تعالى وما هم بمؤمنين رد القولهم انا آمنا على ابلغ وجه
واكده كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم حيث لم يقل الله
مستهزئ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا
فوقتا ودخولها على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد

صلى الله

صلى الله عليه وسلم او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار
اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها
فعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا
لتنزله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او
الكلام عمن لا خلاف في اخباره فهذه الحالة انما هي في القيمة
لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصان
بالماضي لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل لو رأيت اشارة
الى انه كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده
بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في التحقيق
ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته
ولو رأيته لرأيت امرا فظيعا كما عدل عن الماضي الى المضارع
في ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين لتنزيله منزلة الماضي
لصدوره عمن لا خلاف في اخباره وانما كان الاصل ههنا
هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح
ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا

الوداد بفتح الواو وهو المحبة

والمشهور دخول ربما على المضارع بلا تاويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح

لانها للتقليل فى الماضى ومعنى التقليل ههنا انه تدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدتهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هى مستعارة للتكثير او للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمنى حكاية لودادتهم وانما على راى من جعل لو للتمنى حرفا مصدرية فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعنى ان العدول الى المضارع فى نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شانه ان يشاهد فكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامع ولا يفعل ذلك الا فى امر يهتم بمشاهدته لغرابته او فظاعته او نحو ذلك كما قال الله فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذى ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة يعنى صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة واما تنكيره

اى تنكر

اى تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد الدال عليهما التعريف كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتداء محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيأ واما تخصيصه اى المسند بالاضافة نحو زيد غلام رجل والوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص يوجب اتمية الفائدة واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع فى الفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجئ فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر واما تركه اى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق فى ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما توليفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اى للسامع باحدى طرق التعريف يعنى انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس

فی کلامهم مسند الیه نکرة ومسند معرفة فی الجملة الخبریة بآخر مثله

ای حکما علی امر معلوم بامر آخر مثله فی کونه معلوما للسامع باحدی

طرق التعریف سواء یتحد الطریقان نحو الراکب هو المنطلق او

یختلفان نحو زید هو المنطلق او لازم حکم عطف علی حکما کذلک

ای علی امر معلوم بآخر مثله وفی هذا تنبیه علی ان کون المبتدأ

والخبر معلومین لا ینافی افادة الکلام للسامع فایدة مجهولة

لان العلم بنفس المبتداء والخبر لا یستلزم العلم بانتساب احدهما

الی الآخر نحو زید اخوک وعمرو المنطلق حال کون المنطلق معرفا

باعتبار تعریف العهد او الجنس فظاهر لفظ الکتاب ان نحو

زید اخوک انما یقال لمن یعرف ان له اخا والمذکور فی الایضاح

انه یقال لمن یعرف زیدا بعینه سواء یعرف ان له اخا ولم یعرف

ووجه التوفیق ما ذکره بعض المحققین من النحاة ان اصل

وضع تعریف الاضافة علی اعتبار العهد والا لم یبق فرق

بین غلام زید وغلام لزید فلم یکن احدهما معرفة والآخر نکرة

لکن کثیرا ما یقال جاءنی غلام زید من غیر اشارة الی معین کالمعرف

والایضاح ایضا تصنیف صاحب التلخیص

بالالام

باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما فی الکتاب ناظرا

الی اصل الوضع وما فی الایضاح علی خلافه وعکسهما

ای نحو عکس المثالین المذکورین وهو اخوک زید والمنطلق

عمرو والضابطة فی التقدیم انه اذا کان للشیء صفتان

من صفات التعریف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون

الاخری فایهما کان بحیث یعرف السامع اتصاف الذات

به وهو کالطالب بحسب زعمک ان تحکم علیه بالآخر فیجب

ان تقدم اللفظ الدال علیه وتجعله مبتداء وایهما کان

بحیث یجهل السامع اتصاف الذات به فهو کالطالب

ان تحکم بثبوته للذات او انتفائه عنه یجب ان تؤخر

اللفظ الدال علیه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زیدا

بعینه واسمه ولا یعرف اتصافه بانه اخوه واذا

اردت ان تعرفه ذلک قلت زید اخوک واذا عرف

اخاله ولا یعرفه علی التعیین واردت ان تعینه

عنده قلت اخوک زید ولا یصح زید اخوک ونظر

ذلك في نحو قولنا رأيت أسوداً غابها الرماح ولاتهم
رماحها الغاب والثاني يعني استغراق الجنس بتعريف
قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً نحو زيد الأمير
اذا لم يكن امير سواه او مبالغة لكماله فيه اي لكمال
ذلك الشيء في ذلك الجنس او بالعكس نحو عمرو الشجاع
اي الكامل في الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصوره
عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس
مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت
بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة
على زيد والشجاعة على عمرو والحاصل ان
المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو
مقصور على الخبر معرفة او نكرة وان جعل خبراً
فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد يبقى
على اطلاقه كما مر وقد يقيد اي الجنس بوصف
او حال او ظرف او نحو ذلك نحو هو الرجل

الكريم

الكريم وهو السائر راكباً وهو الامير في البلد
وهو الواهب الف قنطار وجميع ذلك
معلوم بالاستقراء وتتبع تراكيب
البلغاء وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة
الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء اذا
قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا
فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم
والتدرب في معرفة معاني كلام العرب ان
ليس المعنى ههنا على القصر وان امكن ذلك
بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر وقيل
في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم
متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته
على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت
او تأخرت لدلالتها على امر نسبي لان
معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى

على ما مر واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر يعني ان كون المسند اليه جملة للتقوى
وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة
على احد الازمنة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات الحاصلة من اداة
اداته الشرط وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على
الاصح لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون
مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو الذي في الدار اخوك واجيب
بان الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على
الاصح لكان اصوب لان ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة
باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساده واما تأخيره اي المسند فلان
ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه اي المسند فلتخصيصه
بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه في ضمير الفصل لان معنى
قولنا تميمي هو انه مقصور على التميمية لا يتجاوزها الى القيسية نحو لا فيها غول اي
بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا فان قلت المسند هو الظرف اعني فيها و
المسند اليه ليس مقصورا عليه بل هو على جزء منه اعني ضمير المجرور الراجع الى الخمور
الجنة قلت المقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة لا يتجاوزه

الخبر المنسوب فالذات هو المنسوب اليه والصفة
هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق
زيد يكون زيد مبتداء والمنطلق خبره وهذا
رأي الامام الرازي قدس سره ورد بان
المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم
يعني ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا
اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا
واما كونه اي المسند جملة فللتقوى نحو زيد
قام او لكونه سببيا نحو زيد ابوه قايم كما
مر من ان افراده يكون لكونه غير سببي مع
عدم افادة التقوى وسبب التقوى في
زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح
هو ان المبتدأ لكونه مبتداء يستدعي
ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح
ان يسند الى ذلك المبتداء صرفه المبتدأ

الى الالتفات وبقى خمور الدنيا لمعيبة بتات النفرة جاء المسند فى المعنى ان الغول مقصور على
عدم الحصول فى خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول فى خمور الدنيا فالمسند اليه
مقصور على المسند قصرا غير حقيقى وكذا القياس فى قوله تعالى لكم دينكم ولى دين
ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى ان حسابهم الا على ربى من ان المعنى
حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى غيره فجميع ذلك
من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم ولهذا اى ولان التقديم
يفيد التخصيص لم يقدم الظرف الذى هو المسند على المسند اليه فى لا ريب فيه
ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى
بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال فى سائر كتب الله تعالى
لانه المعتبر فى مقابل القرآن كما ان المعتبر فى مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا لا مطلق
المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اى تقديم المسند للتنبيه من
اول الامر على انه اى المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما
قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى والنظر الى انه لم يرد فى
الكلام خبر للمبتدأ كقوله له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر
لم يقل همم له او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق

فاطلع العرف الى السامع

قوله وقيل هو اشارة يعنى المفهوم من قوله الكثير غير مختص بالبابين ان الكثير جار فى كل ما هو غير البابين
وان البعض لا يجرى فى الكل كالتعريف ويفهم منه بطريق الاشارة ان الجميع لا يجرى فيما هو غير البابين
بالمعنى الكلى والنظر عليه ان عدم اختصاص الكثير لا يقتضى ان يجرى شئ منه فى كل ما هو غير البابين
فضلا عن ان يجرى الكثير فى كل ما هو غيرهما وانما عدل فى الجواب عن البحث وهو الكثير الى تحريره
وهو الجميع لزيادة الايضاح والتقرير فى ذهن السامع

الى ذكر المسند اليه بان يكون فى المسند المتقدم طول يشوق النفس الى
ذكر المسند اليه فيكون له وقع فى النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب
اعز من المنساق بلا تعب كقوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها فالمسند المتقدم الموصوف
بقوله تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا الدنيا فاعل تشرق والعائد الى
الموصوف هو الضمير المجرور فى ببهجتها كأن استنارتها تصير الدنيا منورة ببهجة هذه
الثلاثة وبهائها والمسند اليه المتأخر هو قوله شمس الضحى وابو اسحاق والقمر تنبيه
كثير مما ذكر فى هذا الباب يعنى باب المسند اليه والذى قبله يعنى باب المسند اليه
غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير
والاطلاق والتقييد وغير ذلك من الاعتبارات مما سبق وانما قال كثير
لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المبتدأ المسند اليه والمسند
وكون المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما وقيل هو اشارة الى
ان جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتعريف فانه لا يجرى فى الحال والتمييز وكالتقديم فانه
لا يجرى فى المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما لا يقتضى ان
يجرى شئ من المذكورات فى كل واحد من الامور التى غير المسند اليه والمسند فضلا
عن ان يجرى كل منها فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى شئ مما غايرهما

الباب الرابع

فافهم والفعلين اذا انتفى اعتبار ذلك منهما اى فى البابين لا يخفى جليه اعتباره

فى غيرهما من المفاعيل او الملحقات بها او المضاف اليه او الاحوال من متعلقات الفعل

قد اشير فى التنبيه الى ان كثيرا من الاعتبارات السابقة تجرى فى متعلقات

الفعل لكن ذكر فى هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد مباحث

وتمهد لذلك مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فى ان الغرض من

ذكره معه اى ذكر من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما

افادة تلبسه به اى تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه واما بالمفعول

فمن جهة وقوعه عليه لا افادة وقوعه مطلقا اى ليس الغرض من ذكره معه افادة

وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو اريد

ذلك لقيل وقع الضرب او وجد او ثبت من غير ذكر الفاعل او المفعول لكونه عبثا

فاذا لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله فالغرض ان

كان اثباته اى اثبات الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا اى من غير اعتبار

عموم فى الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار

تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل اى الفعل المتعدى منزلة

اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور فى ان السامع يفهم منهما ان

الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان

قولك فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لبيان

كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير مع من نفى

ان يوجد منه اعطاء وهو اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم ضربان لانه

اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن

غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا

بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين

يعلمون والذين لا يعلمون اى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدم الثانى

لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله السكاكى ثم ذكر فى بحث افادة

اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام

المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او مثنى او مجموعا

على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح

لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى

نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل

الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام الاستغراق

بجعل السعد قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا
لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض
ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام
خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد
ذلك المقام او ذلك الفعل ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعل او نفيه عنه مطلقا
مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد وتحقيقه
معنى يعطي ح يفعل الاعطاء او الاعطاء المعرف باللام للحقيقة تحمل في المقام الخطابي
على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين
على الآخر لا يقال افادة التعميم ينافي كون الغرض الثبوت او النفي مطلقا اي من غير
اعتبار عموم ولا خصوص لانا نقول لا نم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض
لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم في هذا
المقام تمحلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها والاول وهو ان يجعل الفعل
مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا
بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع
ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة

على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا الى منازعته سبيلا فالمعنى اي فلا يجد اعداؤه
وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته للامام سبيلا فالحاصل انه نزل يرى
ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما
كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص وهو محاسنه واخباره
اللازمة بين مطلق الرؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره الدالة
على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها
كل راء وسمعها كل واع بل لا ينظر الرائي الا تلك الآثار ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار
فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ففي ترك المفعول والاعراض عنه
اشعار بان فضائله قد بلغت في الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد ان يكون
ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر
المفعول او تقديره والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور
وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعين المفعول ان عاما فعام وان خاصا
فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين انه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فاشار الى
تفصيل الغرض بقوله ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة

١٣٨

ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف ما لم
يكن تعلقه اى تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهديكم اجمعين
اى لو شاء هدايتكم لهديكم فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا تعلقت
المشية عليه لكنه مبهم فاذا جئ بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع فى النفس
بخلاف ما اذا كان تعلق فعل المشية به غريبا فانه لا يحذف ح كما فى قوله
ولو شئت ان ابكى دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان
تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويانس
واما قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا
فليس منه اى مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما
ذهب اليه صدر الافاضل فى ضرام السقط من ان المراد لو شئت ان
ابكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت
تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن
من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقى لا البكاء التفكرى لانه اراد ان
يقول افنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فى حتى لو شئت البكاء فمريت
جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر

١٣٦

والبكاء الذى اراد ايقاع المشية عليه مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة
والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت
لو شئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين كذا فى دلايل الاعجاز ومما نشا فى هذا
المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام فى مفعول ابكى والمراد ان
البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف
لغرض اخر وقيل يحتمل ان المعنى لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا اى لم يبق فى
مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول
المشية لغرابته وفيه نظر لان ترتيب هذا الكلام على قوله لم يبق منى الشوق غير
تفكرى يابى هذا المعنى عند التامل الصادق لان القدرة على بكاء التفكر لا تتوقف
على ان لا يبقى فيه غير التفكر فافهم واما لدفع توهم ارادة غير المراد عطف على اما
للبيان ابتداء متعلق بتوهم كقوله وكم ذدت اى دفعت عنى من تحامل حادث
يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم خبرية ومميزها قوله من تحامل حادث
قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعدى وجب الاتيان بمن لئلا
يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على انها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف
اى كم مرة ومن فى من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة

بما ذكرنا وسورة ايام اى شدتها وصولتها حززن اى قطعن اللحم الى العظم
فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم الى
العظم ان الحز لم ينته الى العظم وانما كان فى بعض اللحم فحذف دفعا لهذا
التوهم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل
على صريح لفظه لا على الضمير العائد اليه اظهارا لكمال العناية بوقوعه اى الفعل
عليه اى على المفعول حتى كانه لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه
كقوله وقد طلبنا فلم نجد لك فى السؤدد والمجد والمكارم مثلا اى طلبنا لك
مثلا فحذف مثلا اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض اعنى ايقاع
عدم الوجدان على صريح لفظ المثل ويجوز ان يكون السبب فى حذف مفعول
طلبنا ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة فى التادب
حتى كانه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده
واما للتعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يولم
اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد
من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار وعليه اى وعلى حذف
المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام

اى جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا واما لمجرد
الاختصار من غير ان يعتبر معه فائدة اخرى من التعميم وغيره وفى بعض النسخ
عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه وما يقال من ان المراد
عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان مدار المعنى
معلوم ومع هذا جار فى سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار نحو
اصغيت اليه اى اذنى وعليه اى على الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى رب ارنى
انظر اليك اى ذاتك وههنا بحث وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان
لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم اصلا وان كانت فالتعميم
مفهوم من عموم المقدر سواء حذف او لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار
واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى
اى وما قلاك وحصول الاختصار ايضا ظاهر واما لاستهجان ذكره اى ذكر المفعول
كقول عائشة رضى الله عنها ما رايت منه اى من النبى عليه السلام ولا راى منى
اى العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة
او تعينه حقيقة او ادعاء او نحو ذلك وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل ونحوه اى نحو
المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما اشبه ذلك عليه اى على الفعل

لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا
واصاب في ذلك واعتقد انه غير زيد من غير تحقيق تخصيص امر بصفة دون
صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة اخرى والثاني اي قصر الصفة
على الموصوف من غير تحقيق كله تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه وقوله
دون اخرى معناه متجاوزا عن الصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في
صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في
الاصل ادنى مكان من الشيء ثم استعير للتفاوت في الاحوال والمراتب ثم اتسع
فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان اريد بقوله
دون اخرى ودون اخر دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد
خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد
الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد
الكاتب زيدا وعمروا وبكرا وان اريد اعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير
القصر الحقيقي وكذا الكلام في قوله على مكان اخرى ومكان آخر فكل منهما اي فكل
من هذا الكلام ومن استعمال الغلط وفيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص لشيء دون شيء والثاني
المهما

التخصيص

وخطا فيه وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وهذا تاكيده
وقد يكون لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد
انك عرفت زيدا وعمروا وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده وكذا
في نحو زيدا اكرم وعمروا لا تكرم امرا ونهيا فكان الاحسن ان يجعل فيه
تقول لافادة الاختصاص ولهذا اي ولان التقديم لرد الخطاء
في تعيين المفعول مع الاصابة في وقوع الفعل على مفعول ما لا يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد
تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفي ذلك فيكون
مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض آخر
غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره
لا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء
واقع في الفعل بانه غير الضرب حتى ترده الى الصواب بانه الاكرام
وانما الخطاء في تعيين المضروب فالصواب ولكن عمروا واما نحو زيد
عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل
المنصوب اي عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل

ولذلك

اعتقاده

غيره

حتى اعتقد انه زيد فرده الى الصواب بان يقول ما زيدا ضربت

وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه لانه جعل لازما بوقوع الشيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذنة بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء مطلقا

المنصوب بل بعده فتخصيص اي زيداً عرفت عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين والرجوع في التعيين الى القراين وعند قيام القرينة الدالة على انه للتخصيص يكون اوكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ واما نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لامتناع ان يقدر الفعل مقدما نحو فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء بل التقدير اما ثمود فهديناهم بتقديم المفعول وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه يكون مع الجهل بثبوت اصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول اما زيدا فضربته واما عمرا فاكرمته فليتأمل وكذلك اي ومثل زيدا عرفت في افادة الاختصاص قولك بزيد مررت في المفعول بواسطة لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا اي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في اكثر

الصور

١٢٥

الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلي غير متحقق فيه اذ التقديم قد يكون لاغراض اخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر والسجع ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال الله تعالى وان عليكم لحافظين وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحسن اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام ولهذا اي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك وفي لالى الله تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره ويفيد التقديم في الجميع اي جميع صور التخصيص وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعني ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا اي بسم الله

افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا
يبدؤن باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص
اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم
ربك يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب
ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية
ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة
نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان
كان ذكر الله اهم في نفسه هذا جواب الكشاف وبانه اي باسم متعلق
باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى اقرأ
الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما
في فلان يعطي كذا في المفتاح وتقديم بعض معمولاته اي معمولات
الفعل على البعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض
الاخر ولا مقتضي للعدول عنه اي عن الاصل كالفاعل في
نحو ضرب زيد عمروا لانه عمدة في الكلام وحقه ان يلي الفعل
وانما قال في نحو ضرب زيد عمروا لان في نحو ضرب زيدا غلامه زيدا

مقتضيا

مقتضيا للعدول عن الاصل والمفعول الاول في نحو اعطيت
زيدا درهما فان اصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية
وهو انه عاط اي آخذ للعطاء او لان ذكره اي ذكر
ذلك البعض الذي تقدم اهم جعل الاهمية ههنا قسيما
لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له
ولغيره من الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح
ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم نجدهم اعتمدوا في
التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد
ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية
ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية
وبم كان اهم فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة
بحسب اعتبار المتكلم او السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض
من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان لان الاهم
في تعلق الفعل هو الخارجي المقتول ليتخلص الناس من شره

اولان في التأخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن
من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر قوله من آل فرعون عن
قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم اي يكتم ايمانه من آل
فرعون فلا يفهم انه اي ذلك الرجل كان منهم اي من آل فرعون
والحاصل انه ذكر لرجل ثلثة اوصاف قدم الاول اعني مؤمن
لكونه اشرف ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف المقصود اولان
في التأخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في
نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل
لان فواصل الآي على الالف القصر في اللغة الحبس وفي

الباب الخامس القصر

الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو حقيقي
وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة
وفي نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب
الاضافة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وان امكن
ان يتجاوزه الى شيء آخر في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي
كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود

لا بمعنى

لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وينقسمه الى
الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا
من قبيل الاضافات وكل منهما اي من الحقيقي وغيره نوعان قصر
الموصوف على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف
من تلك الصفة الى صفة اخرى لكن يجوز ان يكون تلك الصفة
لموصوف آخر ولكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات
اخر والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية اعني المعنى القائم
بالغير لا النعت النحوي اعني التابع الذي يدل على معنى في
متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على
العلم في مثل اعجبني هذا العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت
بهذا الرجل واما نحو قولك ما زيد الا اخوك وما الباب الا
ساج وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة
تقديرا اذ المعنى انه مقصور على الاتصاف بكونه اخا او
ساجا او زيدا والاول اي قصر الموصوف على الصفة من
الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي بغير

ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه مع هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور مطو

الكتابة وهذا لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن اثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب واردنا انه لا يتصف بغيره لزم ان لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا واما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى انه ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد والاول اي قصر الموصوف على الصفة

من غير الحقيقي

من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن الصفة الاخرى فان المخاطب يعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والمراتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى ودون آخر دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا او منجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان اريد اعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص بشيء دون شيء والثاني التخصيص بشيء مكان شيء

والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ونعني بالاول التخصيص بشيء دون شيء من يعتقد الشركة اي شركة الصفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة الموصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب والمخاطب بالثاني اعني التخصيص بشيء مكان شيء من ضربي كل من القصرين من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد ان الشاعر عمرو لا زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى الامران عنده اعني الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف والاتصاف بالامر المذكور وغيره في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من لا يعتقد اتصافه بالقيام او القعود ولا يعلم بالتعيين وبقولنا

ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين
ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص
بشيء دون شيء قصر افراد والتخصيص لشيء مكان شيء ان اعتقد المخاطب فيه
العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانا لا نعلم ولو سلمنا ان
قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر فلا يخفى ان فيه تخصيص شيء بشيء
دون آخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له
بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص لشيء دون شيء مشتركا
بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المص قصر تعيين وجعل تخصيص شيء مكان
شيء قصر قلب فقط وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين
ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد
الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما اي غير شاعر لان الافحام وهو وجدان
الرجل غير شاعر تنافي الشاعرية وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق
تنافيهما اي تنافي الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا او مضطجعا
او نحو ذلك مما ينافي القيام ولقد احسن صاحب المفتاح في اهمال هذا الشرط لان
قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في

المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن اقسام القصر على ما ذكره
المص لا يقال هذا شرط الحسن او المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لانا نقول
اما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع انا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده
كاتبا غير شاعر واما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في
تفسيره ان القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس فيلزم هذا الاشتراط ضايعا
والفهم الصحيح قول المص ان السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل
المص على اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء
غيرها وفيه نظر بين في الشرح وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين
او لا فكل مثال يصلح لقصر الافراد او القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق
والمذكور ههنا اربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا منها العطف
كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد
كاتبا بل شاعر مثل مثالين اولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي
معطوف والثاني بالعكس وقلبا زيد قائم لا قاعد او ما زيد قائما بل قاعد
فان قلت اذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات احدهما يكون مشعرا
بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على

رد الخطأ بعينه لان المخاطب يعتقد العكس فان قولك زيد قائم وان دل على نفي
القعود لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب يعتقد انه قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة
على الموصوف افرادا وقلبا بحسب المقام زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعر بل زيد
ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان العمل ولما
لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي
في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعم افرد للقلب مثالا واحدا يصلح لهما ولما
كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا في سائر الطرق
ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم
وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت
انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب
وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد وفي دلائل الاعجاز ان
انما ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد واشار
الى سبب افادته انما القصر بقوله لتضمنه معنى ما والا واشار بلفظ التضمن الى انه
ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء
معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ

المعتد به المقيد

وان يكون الشيء

في دلائل الاعجاز

في دلائل الاعجاز ولما اختلفوا في افادته القصر وفي تضمنه معنى ما والا نبه
استدل به بثلاثة اوجه فقال لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع
وتقرير هذا الكلام ان في الاية ثلاث قراءات حرم مبنيا للفاعل مع نصب
الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا في تفسير الكواشي فعلى
القراءة الاولى ما في انما كافة اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول
بلا عائد وعلى الثانية موصولة ليكون الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم
المبني للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر
لما مر في تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق
على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم
الله الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية والا لم تكن مطابقة لها لافادة
الثانية القصر فمراد السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى
والثانية في مبنيا للفاعل ولهذا لم يتعرض للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ الميتة
رفعا ونصبا واما على القراءة الثالثة اعني رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل
ان يكون ما كافة اي ما حرم عليكم الا الميتة وان يكون موصولة اي ان الذي

اي رفع الميتة

وحرم

خبرا

١٥٦

جرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا ابقاء ان عاملة على ما هو اصلها وبعضهم توهم ان مراد
السكاكي والمصنف بقراءة هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب في اختيار كونها
موصولة مع ان الزجاج اختار انها كافة ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر
بعده ونفي ما سواه اي ما سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم
فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو
انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما ولصحة
انفصال الضمير معه اي مع انما نحو انما يقوم انا فلولا الانفصال انما يجوز عند
تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الا انا فيقع بين الضمير
وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو ممن يستشهد
بشعره ولهذا صرح باسمه فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد
الحامي الذمار اي العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم و
عنف من حماه وحرمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان
يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم
لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز ان
يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا

الرفع

١٥٧

ان يكون انا تأكيدا وليست ما موصولة وانا خبرها اذ لا ضرورة في العدول
عن لفظة من الى لفظ ما ومنها التقديم اي تقديم ما حقه التأخير كتقديم الخبر على
المبتدأ والمعمولات على الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف تميمي انا كان
الانسب ذكر مثالين لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا
لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا
او قلبا او تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في
افادة القصر تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم
الكلام بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء
في ذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضعها لمعان يفيد القصر والاصل
اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي طريق العطف النص على
المثبت والمنفي كما مر فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو
والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين
زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو اي التصريف ولا العروض واما
في الثاني فمعناه لا غير زيد اي لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني هو على الضم
تشبيها بالغايات وذكر بعض النحاة ان لا في غير ليست عاطفة بل لنفي الجنس او نحوه

اي لا غير مثل لا سواه ولا في عداه وما اشبه ذلك والاصل في الثلثة الباقية
النص على المثبت فقط دون المنفي بلا العاطفة وهو ظ والنفي اي الوجه الثالث
من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء
فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين لان شرط
المنفي بلا العاطفة ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات
النفي لانها اي لا موضوعة لان ينفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها
النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت
ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت
ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت
بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا الكلام في ما يقوم الا زيد وقوله
بغيرها يعني من ادوات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عما اذا
كان منفيا بفحوى الكلام او علم المتكلم او السامع او نحو ذلك كما سيجيء في انما لا يقال
هذا يقتضي بشرط جواز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى نحو جاءني
الرجال لا النساء لا هند لانا نقول الضمير لذلك المنفي اي بغير لا العاطفة التي
نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع ان ينفي شيء

بلا الاتيان بها وهذا كما تقول امتداد الرجل الكريم ان لا يؤذي عشيره فان المفهوم
منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم ويجامع النفي بلا العاطفة
الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو ولان النفي
فيهما اي الاخيرين غير مصرح به كما في النفي والاستثناء فلا يلزم المنفي بلا العاطفة
منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فانه يدل على
نفي المجيء عن زيد فيلزم ان لا يصح لذلك الايجاب والتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء في جهة
ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا في جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي
الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو
لا ضمنا ولا صريحا قال السكاكي شرط مجامعته اي مجامعة النفي بلا العاطفة
للثالث اي انما ان لا يكون الوصف مختصا بالموصوف ليحصل الفائدة نحو
انما يستجيب الذين يسمعون فانه يستحيل ان يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة
لا تكون الا ممن يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص بزيد
وقال عبد القاهر لا تحسن مجامعته الثالث في الوصف المختص كما تحسن في غيره
وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق
والتأكيد واصل الثاني اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء

ان يكون اما استعمل له اى الحكم الذى استعمل فيه النفى والاستثناء مما يجهله المخاطب
وينكره بخلاف الثالث اى انما ولا ينكره فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه
مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا فى الايضاح نقلا عن دلايل الاعجاز وفيه بحث
لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد
الكلام سوى لازم الحكم وجوابه ان مرادهم ان انما يكون الخبر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا
يلزم موافقا لما فى المفتاح كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد
اذا اعتقده غيره اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اى لذلك المعلوم
الثانى اى النفى والاستثناء افرادا اى حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول
اى مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرى من الهلاك فالمخاطبون
وهم الصحابة رضوان الله عليهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع
بين الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون
هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اى الهلاك فاستعمل له
النفى والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة

او قلبا عطف على قوله افرادا نحو ان انتم الا بشر
مثلنا فالمخاطبون بهذا الكلام وهم الرسل عليهم الصلوة والسلام لم يكونوا جاهلين
بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين
وهم الكفار ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة
فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافى
بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا ان انتم الا بشر اى انتم مقصورون
على البشرية وليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال
وهو ان القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة وقصر المخاطبين
على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا
ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم
اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم وارخاء
العنان اليه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك
حيث يراد تبكيته اى اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم
قالوا ان ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره ولكن هذا لا ينافى ان يمن الله تعالى
علينا بالرسالة فلهذا اثبتوا البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق

كلام الخصم وكقولك عطف على قوله لصاحبك وهذا مثال للاصل اعنى الاصل فيها
ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه وانت
تريد ان ترققه عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على اخيه والاولى
بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وقد
ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له ثالثا اى انما نحو قوله
الله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر
من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم
مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال
على الحصر وتوسيط الضمير الفصل المذكور لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان
مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية ثم تاكيده بان ثم تعقيبه بما يدل على التقريع و
التوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون ومزية انما على العطف انه يعقل منها اى من
انما الحكمان اعنى الاثبات للمذكور والنفى عما عداه معا بخلاف العطف فانه يفهم
منه اولا الاثبات ثم النفى نحو قائم لا قاعد او بالعكس نحو ما زيد قائما بل قاعد او
احسن مواقعها اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض
بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهائم

ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد
وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما ونحو ذلك من المتعلقات ففى الاستثناء يؤخر
المقصور عليه مع اداة الاستثناء حتى لو اريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمرا
الا زيد ولو اريد القصر على المفعول قيل ما ضرب زيد الا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول
مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقى فيرجع الى قصر الصفة
على الموصوف ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك
وقل اى جاز على قلة تقديمهما فلذا تقديمهما اى تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء
على المقصور حال كونهما بحالهما وهو ان يلى المقصور عليه الاداة نحو ما ضرب الا عمرا
زيد فى قصر الفاعل على المفعول وما ضرب الا زيد عمرا فى قصر المفعول على الفاعل وانما
قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان يؤخر الاداة عن المقصور عليه
فى ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى
وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما لاستلزامه قصر الصفة على الموصوف قبل
تمامها لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هى الفعل الواقع على المفعول الا مطلق
الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس وانما جاز على قلة

نظرا الى انها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر ووجه الجميع اي السبب
في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك
ان النفي في الاستثناء المفرغ الذي حذف فيه المستثنى منه واعرب ما بعد الا
بحسب العوامل يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج
يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج مناسب للمستثنى منه
في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد الا زيد وفي نحو ما كسوته
الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا ما جاء كائنا على حال من
الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات وعلى
القياس وفي صفته يعني الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا كان
النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه
اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء
وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا
فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه بانما على غيره للالتباس
كما اذا قلت في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفي والاستثناء فانه
لا التباس فيه اذ المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم او اخر وههنا ليس الا مذكورا

في اللفظ بل ضمنا وغير كالا في افادة القصرين قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لما سبق فلا يصح
ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو

الباب السادس الانشاء

قد يطلق على نفس الكلام
الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم اعني القاء مثل هذا الكلام
كما ان الاخبار كذلك والاظهر ان المراد ههنا هو الثاني بقرينة تقسيمه الى الطلب
وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها
المصدرية بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان لفظ ليت مثلا يستعمل
لمعنى التمني لا لقولنا ليت زيدا قائم فالانشاء ان لم يكن طلبا كافعال
المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث
عنها ههنا لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها ولان اكثرها في الاصل اخبار
نقلت الى معنى الانشاء وان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت
الطلب لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع
اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه
اي الطلب كثيرة منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع
له ليت ولا يشترط امكان المتمنى بخلاف الترجي كقولك ليت الشباب يعود

ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان المتمنى ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية
في وقوعه والا لصار ترجيا وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان
لا شفيع له لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة
في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة
الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير
فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب
المضارع بعدها باضمار ان وانما يضمر ان بعد الاشياء الستة والمناسب
ههنا هو التمني قال السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض هلا والا بقلب الهاء
همزة ولولا ولوما مأخوذة خبر كأن منهما اي من هل ولو اللتين للتمني
حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين
جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك
الابواب يعني ان الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنين
معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة
التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم
نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله

نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك
تقوم قصدا الى حثه على القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي
لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله
الثاني ووقع في بعض النسخ لتضمنهما على لفظ التفعل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح
وانما ذكر هذا بلفظ كأن لعدم القطع بذلك وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب
في جوابه المضارع على اضمار ان هلا والا نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد
المرجو عن الحصول وبهذا اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه
معنى التمني ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة
في الذهن فان كانت وقوع نسبة بين الامرين او لا وقوعها فحصولها هو
التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي
وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فالهمزة لطلب التصديق اي انقياد الذهن
واذعانه بوقوع نسبة تامة بين الشيئين كقولك اقام زيد في الجملة الفعلية
وازيد قائم في الاسمية او لطلب التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور
المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل عالما بحصول شيء في الاناء طالبا لتعيينه
وفي طلب تصور المسند افي الخابية ام في الزق طالبا لتعيين ذلك ولهذا اي

الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح فى طلب تصور

ولمجى الهمزة لطلب التصور لم يقبح فى طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح
هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لطلب ~~التصور وتعيين الفاعل او المفعول~~ وهذا ظاهر فى عمرا عرفت
لا فى زيد قام فليتأمل والمسئول عنه بها اى بالهمزة هو ما يليها كالفعل فى اضربت
زيدا اذا كان الشك فى نفس الفعل اعنى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد
وارادت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون
لطلب تصور المسند بان تعلم انه تعلق فعل من المخاطب بزيد لكنه لا تعرف انه ضرب او اكرام
والفاعل فى انت ضربت اذا كان الشك فى الضارب والمفعول فى ازيدا
ضربت اذا كان الشك فى المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات وهل لطلب التصديق
فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب حصول
التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اى ولاختصاصها بطلب
التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد ههنا دليل على ان ام
متصلة وهى لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل انما يكون
لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون ام عمرو لقبح ولا يمتنع لما سيجى ولهذا
ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل

فيكون

فيكون لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول
فعل محذوف او يكون التقديم لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر دون هل زيدا
ضربته فانه لا يقبح لجواز ان يقدر المفسر قبل زيدا اى هل ضربت زيدا ضربته
وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك اى لان التقديم يستدعى حصول التصديق
بنفس الفعل لما مر من مذهبه من ان الاصل عرف رجل على ان رجل بدل من الضمير فى
عرف قدم للتخصيص ويلزمه اى السكاكى ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر
المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح
باجماع النحاة وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز ان يقبح لعلة اخرى
وعلل غيره اى غير السكاكى قبحهما اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى
قد فى الاصل واصله اهل وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام فاقيمت
هى مقام الهمزة وتطفلت عليها فى الاستفهام وقد من خواص الافعال
فكذا ما هى بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل فى حيزها ذهلت عنه وتسلت
بخلاف ما اذا رأته فانها تذكرت العهود وحنت الى الالف المألوف فلم ترض بافتراق
الاسم بينهما وهى اى هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين
وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا اى ان يكون الضرب واقعا فى الحال

ع فافي قوله وهو اخوك كما يصح اضرب زيدا او هو اخوك وقصدا الى انكار
الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يكون ذلك الان بل تخصيص المضارع
بالاستقبال فلا يصح لكن انكار الفعل في الحال بخلاف الهمزة وقولنا في ان يكون
اضرب واقعا في الحال يعلم ان هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة
تدل على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة
حالية كقولك اتضرب زيدا او هو اخوك او لا كقوله تعالى اتقولون على الله
ما لا تعلمون وقولك اتوذي اباك واتشتم الامير ولا يصح وقوع هل في هذه
المواقع ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من ان هذا الامتناع
بسبب ان الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال واعماله فيها ولعمري ان هذه فرية
بلا مرية اذ لم ينقل عن احد من النحاة امتناع مثل سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا
وهو بين يدي الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانا
كوفيهم يوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفي الحماسة ساغسل عني العار بالسيف
جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وامثال هذه اكثر من ان تحصى واعجب من هذا
انه لما سمع قول النحاة يجب تجريد الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال
بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز ياتيني زيد سيركب او لن يركب فهم منه انه يجب تجريد

الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييده مثل هل تضرب
وستضرب ولن تضرب بالحال واورد هذا المثال دليلا على ما ادعاه ولم
ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف انه لبيان امتناع تقييد الجملة الحالية بل لعدم
الاستقبال ولاختصاص التصديق بها لكون هل مقصورة على طلب التصديق
وعدم مجيئها لغير التصديق فيما سبق وتخصيصها المضارع بالاستقبال
كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر وما موصوله وكونه مبتدا وخبره
اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان
جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل لعروضه له
تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فقط اذ المضارع
انما يكون فعلا ولما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلان التصديق
هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني والاحداث
التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء ولهذا اي ولان
مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل
تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير اذ انتم فاعل فعل محذوف
لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه

على اصله لان هل انتم تشكرون وهل انتم تشكرون على اصلها لكونها داخلة على طلب
الشكر من اوانهم شاكرون اليه وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان
هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال
العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل
زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وابراز
ما سيتجدد في معرض الوجود وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها
وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة و
هي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او
لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اعتبر في هذه
شيآن غير الوجود وفي الاول شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى
وهي بسيطة بالنسبة اليها والباقية من الالفاظ الاستفهام تشترك في انها
لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فيطلب
بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان تشرح هذا الاسم ويبين مفهومه
فيجاب بايراد لفظ اشهر او ماهيته المسمى اي حقيقته التي هو بها كقولنا ما الحركة
اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته وتقع هل البسيطة في

من الجنس والفصل

الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى
الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته
وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه ان يطلب وجود ذلك
المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال منه ان يطلب حقيقته وماهيته اذ لا حقيقة
للمعدوم ولا ماهية بالجملة ومن ههنا والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين
الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فيما دون
على الشيء يدل عليه اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة
المنطق فالموجودات لها حقائق ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية واما المعدومات
فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا
بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود
الاشياء التي يبرهن عليها في اثناء التعليم انما هي حدود اسمية ثم اذا برهن عليها واثبت
وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور في الشفاء و
بمن العارض المشخص اي الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من
في الدار فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه وتعينه وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول
ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة

كتاب ونحوه

نحو ما الكلمة اى اى اجناس الالفاظ هى وجوابه لفظ مفرد موضوع او عن الوصف
تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه ويسال بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من
جبرئيل اى ابشر ام ملك ام جنى وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسوال عن الجنس وانه يصح فى جواب
من جبرئيل ملك بل جوابه انه ملك ياتى بالوحى كذا وكذا مما يفيد تشخيصه ويسال
باى عما يميز احد المتشاركين فى امر يعمهما وهو مضمون ما اضيف اليه اى نحو اى الفريقين
خير مقاما اى نحن ام اصحاب محمد عليه م فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا
فى الفريقية وسالوا عما يميز احدهما عن الاخر مثل الكون كافرين قايلين لهذا القول
ومثل الكون اصحاب محمد عليه م ويسال بكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم اتيناهم
من اية بينة اكم اتيناهم اعشرين ام ثلثين فمن اية مميز كم بزيادة من لما وقع
من الفصل بفعل متعد بين كم ومميزه كما ذكرنا فى الخبرية فكم ههنا عن العدد ولكن الغرض
من هذا السوال هو التقريع ويسال بكيف عن الحال وباين عن المكان ومتى عن
الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل فى
مواضع التفخيم مثل يسئل ايان يوم القيمة وانى تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعدها
فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال ومن اى شق اردتم بعد ان
يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين

نحو

نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الرزق الاتى كل يوم وقوله يستعمل اشارة
الى انه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون فى احدهما حقيقة وفى
الاخرى مجازا ويحتمل ان يكون معناه اين الا انه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة
كما فى قوله من اين عشرون لنا من اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اى من
اين على ما ذكره بعض النحاة ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل
فى غير الاستفهام مما يناسب المقام بحسب معونة القراين كالاستبطاء نحو كم دعوتك
والتعجب نحو ما لى لا ارى الهدهد لانه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام بلا اذنه فلما
لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه فى عدم ابصاره اياه ولا يخفى انه لا معنى لاستفهام
العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف نظر سليمان عليه السلام الى مكان الهدهد
فلم يبصره فقال ما لى لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او غير
ذلك ثم لاح له انه غايب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غايب كانه يسال عن صحة
ما لاح له ما لا يكون لا يدل على ان الاستفهام على حقيقته والتنبيه على
الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم اودب
فلانا اذا علم المخاطب ذلك وهو انك ادبت فلانا فيفهم معنى الوعيد والتخويف
فلا يحمله على السوال والتقرير اى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه بايلاء

المقرر به الهمزة اي يجب ان يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة
الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا في التقرير بالفعل وانت
ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في التقرير بالمفعول وعلى هذا القياس
وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال اضربت زيدا بمعنى انك ضربته البتة
والانكار كذلك اي يجب ان يلي المنكر الهمزة كالفعل في قوله اتقتلني والمشرفي مضاجعي
والفاعل نحو قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك والمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ
وليا واما غير الهمزة فيجيء للتقرير والانكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل ولا اكثره
الهمزة فلهذا لم يبحث عنه ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار نحو اليس الله بكاف
عبده اي الله كاف عبده لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى
مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو
الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي
دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم اثباتا ونفيا وعليه قوله
تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فان الهمزة فيه
للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فقوله والانكار
كذلك دل على ان صورة الانكار اي انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى

لا يلي فيها

لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله واما انكار الفعل صورة اخرى وهي نحو
ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما
فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به والانكار
اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك
فان العصيان واقع لكنه منهي منكر او لا ينبغي ان يكون نحو اتعصي ربك بمعنى انه لا ينبغي
ان يتحقق العصيان منك في الزمان المستقبل وما يقال انه للتقرير بمعناه التحقيق
والتثبيت او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين
اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية
او الحجة بمعنى انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء والحال انكم لها كارهون يعني
لا يكون هذا الالزام والتهكم عطف على الاستبطاء او على الانكار وذلك انهم
اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول او كل واحد
عطف على ما قبله نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا وذلك ان شعيبا
عليه السلام كان كثير الصلوة وكان قومه اذا راوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم
اصلوتك تامرك الهزؤ والسخرية لا حقيقة الاستفهام والتحقير نحو من هذا استحقارا
بشانه مع انك تعرفه والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا

بني إسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام من بفتح الميم
رفع فرعون على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف الرأيين
فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة
والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط
عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ولهذا قال انه كان عاليا
من المسرفين زيادة على تعريف حاله وتهويل عذابه والاستبعاد نحو انى لهم
الذكرى فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد استبعاد ان يكون
لهم الذكرى بقرينة قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اي كيف يتذكرون
ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم
ما هو اعظم وادخل في وجوب الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول
الله صلى الله عليه وسلم من الآيات والبينات من الكلام المعجز وغيره فلم
يذكروا واعرضوا عنه ومنها اي من انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كف على
جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل في معان كثيرة فاختلفوا في حقيقته الموضوعة
هي لها اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك قال المص
والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم

عمرا ورويد بكرا فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان
اسما او فعلا موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي على طريق طلب العلو وعد الآمر نفسه عاليا
سواء كان عاليا في نفسه ام لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى
ذلك المعنى اعني الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة وقد تستعمل
صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن
سيرين فيجوز له ان يجالس احدهما او كليهما وان لا يجالس اصلا والتهديد
اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف وفي الاصطلاح الانذار
تخويف مع الدعوة نحو اعملوا ما شئتم لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل شاؤوا
والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله
لكونه محالا والظرف اعني قوله من مثله متعلق بفأتوا والضمير لعبدنا او صفة لسورة
والضمير لما نزلنا او لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون الضمير لما نزلنا
قلت لانه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق
اذ التعجيز انما يكون عن المأتي به فكأن مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه بسورة
بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار
انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه قلت هذا احتمال عقلي

لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء، واستعمالهم فلا
اعتداد به ولتفصيلهم ههنا كلام طويل لا طائل تحته (و) التسخير نحو كونوا قردة خاسئين
(والاهانة) نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او
حجارة لعدم قدرتهم على ذلك، لكن في التسخير يحصل الفعل اعني صيرورتهم قردة وفي الاهانة
لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم (والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا) ففي الاباحة كان
المخاطب توهم ان الفعل محظور عليه فاذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي
التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع
ذلك وسوى بينهما (والتمني نحو الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك
بامثل) اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا
عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولاستطالته تلك الليلة كانه لا طماعية له في
انجلائها فلهذا يحمل على التمني دون الترجي (والدعاء) اي الطلب على سبيل التضرع نحو
رب اغفر لي (والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء)
والتضرع فان قيل اي حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك
قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من المساوي
بل من الادنى ايضا (ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف

ذليلين لانه اذا امكن يكون قردة مطيعا للناس

ان المتكلم

المطاب بالليل

البلاء بتحقيق على وزن الكراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعة وطماعية

كما في الاستفهام والنداء (و) لتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر
الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم
ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع
مع التراخي احدهما وفيه نظر لان ذلك عند خلو المقام عن القرائن (ومنها) اي من انواع الطلب (النهي) و
اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع
وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا
تفعل وهو كالامر في الاستعلاء) لانه المتبادر الى الفهم (وقد يستعمل في غير طلب
الكف) او الترك (كما هو مذهب البعض) (و) طلب الترك كما هو مذهب البعض (كالتهديد
كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري) وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر
(وهذه الاربعة) يعني التمني والاستفهام والامر والنهي (يجوز تقدير الشرط بعدها) وايراد
الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط (كقولك) في التمني (ليت لي مالا انفقه) اي
ان ارزقه انفقه (وفي الاستفهام اين بيتك ازرك) اي ان تعرفنيه ازرك
(وفي الامر اكرمني اكرمك) اي ان تكرمني اكرمك (وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك) اي
ان لا تشتم يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا
للمتكلم لذاته او لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب

قبل ان يقوم اضطجع حتى ابتداء الفهم الى انه غير صحيح

مفهوم الا الطلب استعلاء والعفو والتراخي معوض الى القرينة مطول

والفرق بين اليأس والكف ان الثاني ... الفعل والاول في حال الفعل تقرير

طلب كفه عن الامتثال مطول

فانهم اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال الى اضداده وترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل

اي الطلب

بعده ما يصلح لتوقفه على المط غلب على ظن المخاطب كون المط مقصودا لذاتك
لمذكور لا لنفسه فيلوح ان في معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا او
جعل النجاة الاشيا التي تضمن الشرط بعد ما جمعته اشار الى ذلك بقوله واما العرض
كقولك الا تنزل تصيب خيرا اي ان تنزل تصيب خيرا فمتولد من الاستفهام
وليس شيا في براسه لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفي ممتنع
حمله على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا وتولد عنه بمعونة قرينة
الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي غير هذه
المواضع بقرينة تدل عليه نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي
ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه
المولى والسيد وقيل لا شك ان قوله ام اتخذوا انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من
دونه اولياء ويترتب عليه قوله تعالى فالله هو الولي من غير تقدير الشرط كما يقال لا ينبغي
ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه
حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك
بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهاما انكاريا فانه لا يصح الا بالواو الحالية
ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعوا

لفظا

لفظا او تقديرا وقد يستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال
كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم قصدا الى اغرائه وحثه على زيادة التظلم
وبث الشكوى لان الاقبال حاصل والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل
فقولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال
ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد باي وبوصفه
المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فايها مضموم والرجل مرفوع والمجموع في محل النصب على انه
حال ولهذا قال اي متخصصا اي مختصا من بين الرجال وقد يستعمل صيغة النداء
في الاستغاثة نحو يا لله والتعجب نحو يا للماء والتحسر والتوجع كما في نداء الاطلال و
المنازل والمطايا وما اشبه ذلك ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل
بلفظ الماضي دلالة على انه كانه وقع نحو وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص
في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء يكثر تصوره
اياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ
يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات
او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون انظر لانه في
صورة الامر وان قصد به الدعاء او الشفاعة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون

ان العبد اذا قال لمولاه انظر ينظر
الى العبد فيكون ينظر لازما
... من المواضع التي لا يعرف فيها الا
علاقة المجاز آه

المخاطب ممن لا يجب ان يكذب المطالب اى ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك
الذى لا يجب تكذيبك تأتينى غدا مقام ايتنى تحملك بالطف وجه على الاتيان لانه
ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر تنبيه الانشاء
كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة السابقة يعنى احوال الاسناد والمسند اليه والمسند
ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء الخبر
الناظر بنور البصيرة فى لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائى ايضا اما مؤكد
او غير مؤكد والمسند اليه فيه اما محذوف او مذكور الى غير ذلك

الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طار اى عارض حاصل عليه بزيادة حرف لكن لما
كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ
فى التعريف بذكر الوصل فقال الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اى ترك
عطفه عليه فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب
اولا وعلى الاول اى على تقدير ان يكون لها محل من الاعراب ان قصد تشريك
الثانية لها اى للاولى فى حكمه اى فى حكم الاعراب الذى كان لها مثل كونها خبر مبتدأ او
حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها اى على الاولى ليدل العطف على التشريك المذكور
كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد آخر قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا

او نحو ذلك وجب عطفه عليه فشرط كونه اى كون عطف الثانية على الاولى مقبولا
بالواو ونحوه ان يكون بينهما اى بين الجملتين جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر
لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر او يعطى ويمنع لما بين الاعطاء
والمنع من التضاد ونحو ذلك بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يعطى ويشعر وذلك
لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه اراد به ما يدل على
التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل
الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف
وان لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو ولهذا اى ولانه لابد فى الواو من جهة جامعة
عيب على ابى تمام قوله لا والذى هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ
لا مناسبة بين كرم ابى الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء
جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع
مفعولى عالم لان وجود الجامع شرط فى الصورتين وقوله لا نفى لما ادعت الحبيبة عليه من
اندراس هواه بدلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفى الغداة كما
عفى عنها طلال باللوى ورسوم والا اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى فى حكم
اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود